الولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء مصنع السماد بأسوان ١٩٤٨-١٩٦٠م

" فى ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية"

محمد كمال أحمد السيد*

M_kamal202035@yahoo.com

ملخص

تم معالجة الدراسة التى بين أيدينا والموسومة بـ" الولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء مصنع السماد بأسوان ١٩٤٨-١٩٦٠م فى ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية" عبر مجموعة من الأفكار؛ بدأت بتتبع الموقف الأمريكي لصناعة الأسمدة فى مصر قبل عام ١٩٤٨م، ثم الولايات المتحدة وطرح فكرة إنشاء المصنع، ومنه إلى الاحتجاج التشيلى على إقامة المصنع باعتباره يُمثل تهديدًا مباشراً لها، مرورًا بالوقوف على دور واشنطن وقت قيام مصر بطرح عرض بناء المصنع على الشركات، وأخيرًا رصد الموقف الأمريكى مُنذ منح العطاءات للشركات الألمانية والفرنسية إلى أول عملية إنتاج للمصنع عام ١٩٦٠م، ثم انتهت هذه الدراسة باستخلاص لأهم النتائج التى تم التوصل إليها.

كلمات مفتاحية: مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، السماد، أسوان .

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - كلية الآداب- جامعة المنصورة

مقدمة

شكَّل القطاع الزراعي فى مصر، على مدار تاريخها، عصب اقتصادها، ومن ثَمَّ كان الاهتمام به يأتى فى صدر أولويات أى نظام؛ ولا سيما أهمية تأمين الأسمدة الضرورية لعملية الزراعة، وبخاصة مع تعذر استيرادها أثناء الحرب العالمية الثانية، وهنا طُرحت فكرة إنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة فى أسوان لتأمين أكبر قدر من احتياجات البلاد، ومنع تعرضها لمثل هذه الأزمات في المستقبل.

وقد زاد من وتيرة ذلك مُعضلة التناسب العكسى بين إنتاج الأراضى الزراعية وزيادة أعداد السكان، وعليه جاء التحرك المصرى سريعًا عبر قيام مجلس الوزراء بطرح مشروع إنشاء هذا المصنع للدراسة فى يناير ١٩٤٨م، إلا أن تأثيره الفعلى لم يظهر إلا فى عام ١٩٦٠م بعد أول عملية إنتاج له.

شهد هذا المشروع مُلابسات عديدة، وتداخلت فيه أطراف عدة، إلا أن الدور الأمريكى جاء فى المقدمة ولم يقف عند حد المتابعة فقط؛ بل كان لاعبًا أساسيًا ومحوريًا فيما دار من أحداث، مدفوعًا بالتحولات التى شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتطورات التى شهدها الداخل المصرى طوال الفترة المذكورة.

وانطلاقًا مما سبق تطرح هذه الورقة عدة تساؤلات؛ وهى: ما دوافع مصر لإنشاء مصنع السماد فى أسوان؟ وما المعوقات التى واجهت إنشاءه؟ وما حقيقة التنافس الغربي الأمريكي وأبعاده حول إنشاء هذا المشروع؟ ما الدور الذى لعبته واشنطن فى إنشاء هذا المصنع؟ وهل حققت مبتغاها ؟ وإلى أى مدى أثر إنشاء المصنع على علاقات واشنطن بالقاهرة ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى عدة عناصر؛ وهي: الولايات المتحدة وصناعة الأسمدة فى مصر قبل عام ١٩٤٨م، الولايات المتحدة وطرح فكرة إنشاء المصنع، الولايات المتحدة والاحتجاج التشيلى على إنشاء المصنع، الولايات

المتحدة وعروض الشركات لبناء المصنع، الولايات المتحدة ومصنع السماد بين منح العطاءات للشركات والإنتاج .

وقد اعتمدت الدراسة بصفة رئيسة، على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية غير المنشورة The US Department of state، وتم اختصارها إلى U.S.D.S، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة Foreign Relations of the United States، وتم اختصارها إلى F.R.U.S، علاوة على عدد من المراجع العربية، وبعض الصحف العربية والأجنبية .

أولاً– الولايات المتحدة وصناعة الأسمدة فى مصر قبل عام ١٩٤٨م:

نالت الأرض الزراعية فى مصر اهتمامًا كبيرًا، كونها تُمثل لُب القطاع الزراعى، وعليه دارت الكثير من المحاولات لرفع جودتها، وزيادة فاعليتها، كان استخدام عملية " التحويل " إحدى هذه الآليات، وهى: أن يقوم أصحاب هذه الأراضى بتركها دون زراعة مرة كل ثلاثة أعوام، أو يعتمدون على " الطفلة "، وهو تراب يتم جلبه من الجبل، أو عبر مُخلفات المواشى والطيور [١].

ألقت هذه الآليات بظلالها على زيادة فاعلية الأراضى وحسنت من جودتها، إلا أنها لم تشبع نهم القائمين على ذلك، كون أن تأثيرها محدودًا وبطيئًا، لذا نالت مسألة السماد مزيدًا من الاهتمام، ففى ١٨٩٦م أظهر تقرير المستر فلر مدير الزراعة فى مصر أن الاستمرار فى استخدم تلك الطرق، وبخاصة الطفلة ينجم عنها أضرارًا كبيرة بسب كثرة الأملاح الناجمة عنها[٢]، كما أجرى فودن سكرتير الجمعية الزراعية وغيره من أرباب الزراعة عام ١٩٠٢م عديدًا من التجارب، وخلصوا إلى ضرورة الاعتماد على السماد الكيميائى الذى يتسم بسرعة ذوبانه وفاعليته [٣] .

وعليه اتجه الفلاح المصرى إلى استخدام السماد الكيميائى حتى بلغت واردات مصر عام ١٩٠٢م ألفي طن تقريبًا، كان أكثر أنواع الأسمدة زيوعًا فى مصر آنذاك

نترات الصوديوم، وهو السماد الأزوتى الذى كان يتم استيراده من تشيلي [٤].

وخروجًا عن دائرة التمادى فى استمرار عملية استيراد الأسمدة، فكرت الحكومة المصرية فى استخدام خزان أسوان لتوليد الكهرباء وصنع السماد " سماد الجير"، حتى أن البعض طالب الجمعية الزراعية المصرية بتبنى هذا المشروع، كونه قليل التكلفة وسيوفر للبلاد ما لا يقل عن نصف مليون جنيه، وهى قيمة ما يتم دفعه عن استيراد نترات الصوديوم فى العام، لكن تنفيذ هذا المشروع اصطدم بأن عنصر الكربون، وهو العنصر الرئيس فى صنع هذا النوع من السماد قليل جدًا بمصر [٥] .

وبحلول عام ١٩٢٥م كانت المسائل المتعلقة بالنشاط الزراعي متروكة تحت تصرّف الشركات التجارية الأجنبية وغيرها، وذلك عندما اتفق مجموعة من الإيطاليين والإنجليز والبرجوازية المصرية على العمل فى صناعة الكيماويات بأنواعها المختلفة، وأسسوا لهذا الهدف شركة بالإسكندرية عرفت باسم "الشركة المساهمة المصرية للأسمدة الكيماوية"، برأسمال قدره أربعون ألف جنيه مصري، ثم أعقبوا هذه الشركة بأُخرى عام ١٩٣٤م؛ عندما قامت شركة الصناعات الكيماوية ببريطانيا بتأسيس فرع لها بمصر استطاعت من خلاله ممارسة نشاطًا موسعًا فى صناعة الكيماويات وتوزيعها وفى مقدمتها الأسمدة [٦].

كانت تلك الشركات تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الربح، فقامت باستغلال الفلاح عبر بيع الأسمدة له بأسعار مرتفعة دون مراعاة لطبيعة الأراضى الزراعية، ساعدها فى ذلك أن الإنتاج المحلى من هذا المنتج فى مصر كان محدودًا، فضلاً عن أن بنك التسليف الزراعى المصرى[٧] كان يبيع السماد لصغار الملاك بأثمان تزيد عما كان يبيع به لكبارهم بُغية الانتفاع بخدماتهم لتحقيق أهداف شخصية[٨].

تابعت واشنطن هذه التطورات عبر مُفوضيتها بالقاهرة [٩]، فمع سعي الحكومة المصرية إلى تطوير هذه الصناعة كانت الشركات الأمريكية تُبدى رغبتها فى تقديم أية

مساعدات عبر طرحها لعديد من الأفكار والحلول[١٠]، لكن الجانب المصرى وقتذاك كان يميل إلى أية طروحات تُقدمها لندن[١١]، وفى ذلك علق هف كوبر(Hugh Cooper) ووارفيلد(Warfield) – مُمثلى الشركات الأمريكية– بأن مصر لن تَمنح الشركات الأمريكية أية أفضلية فى أية عطاءات تكون بريطانيا طرفًا فيها [١٢].

بنى ممثلو الشركات الأمريكية رؤيتهم حول قيام مصر بمنح العطاء للشركات البريطانية دون غيرها إلى قدم الاستثمار البريطانى فى مصر وتوغله، وإلى تأثير السياسة البريطانية عليها.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تراجعت كميات الأسمدة المستوردة فى مصر نتيجة استغلال مُحتكريها فى أوروبا لتطورات هذه الحرب[١٣]؛ فعلى سبيل المثال انخفضت واردات الأسمدة من ١٣,٧٩٠ طنًا عام ١٩٣٨م إلى ٥,٢٤٠ طنًا عام ١٩٤١م، الأمر الذى جعل القائمين عليها يُغالون فى ثمنها لتحقيق أقصى استفاده مُمكنة[١٤].

دفعت هذه التطورات أحمد عبود، الذى عانت أراضيه المنتشرة فى ربوع مصر من قلة السماد، إلى البدء فى إنشاء الشركة العامة للأسمدة والصناعات الكيماوية، وذلك فى ١٤ أغسطس ١٩٤٦م [١٥].

جاء ذلك بالتزامن مع زيادة تأثير المصريين على الأداء الصناعى نتيجة لانعدام المنافسة خلال سنوات الحرب؛ إذ أدى تراجع الواردات الأجنبية إلى مساعدة الرأسماليين على زيادة أموالهم من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩م إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥م، وفى الفترة ذاتها ارتفع رأس المال الصناعى من ١٥ مليون جنيه إلى ٣٣ مليون جنيه، وعليه مثَّل هذا الربح دافعًا لاستمرار الرأسمالية المصرية فى التوسع بعد الحرب، لكن أغلبها تركز فى الصناعات التحويلية [١٦].

وفى إطار سعى الحكومة المصرية إلى تطوير القطاع الصناعى وإنشاء صناعة

الحديد والصلب، تم تشكيل لجنة برئاسة عبود باشا وحافظ عفيفى فى أغسطس ١٩٤٦م لدراسة عروض الشركات العالمية لتنفيذ المشروع، على أن تُصاحب هذه الصناعة صناعات أُخرى مثل الصناعات الكيماوية (١٧).

وعليه سعى أحمد عبود إلى إنشاء مصنع للسماد فى السويس بالقرب من جبل عتاقة، وخلال خطوات الإنشاء طلب عبود من وزارة الصناعة والتجارة أن تغض لجنة الفحص الطرف عن تطبيق القرار رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧م الخاص بالشركات المساهمة فى مصر بهدف الإبقاء على ثلاثة عشر موظفًا أجنبيًا لعدم توافر الخبرة المصرية فى تلك الصناعة، وذلك لأن القانون كان يقر بوجوب تجاوز نسبة الموظفين المصريين فى الشركة خمسة وسبعين بالمائة (١٨).

ومع عزوف الممولين الأجانب عن استثمار أموالهم فى مصر بسبب ضعف الحكومة وخضوعها لهيمنة كبار ملاك الأراضى، ناهيك عن تعديل نظام التعريفة الجمركية ١٩٣٠م وإلغاء الإمتيازات الأجنبية ١٩٣٧م (١٩)، اتجهت الرأسمالية المصرية نحو الولايات المتحدة للحصول على تمويل أجنبى، مرتكزة على ما كان يقدمه مبدأ ترومان ومشروع مارشال من معونات، وإلى الرغبة التى اكتنفت واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية فى توسيع شراكتها بالمنطقة وفى مقدمتها مصر (٢٠).

وفى إطار سعي بنك الاستيراد والتصدير (Eximbank)(٢١) بواشنطن إلى دراسة تنفيذ الصناعات الكيميائية فى مصر باعتماد نحو ٥,٨ مليون دولار أمريكي، من إجمالى ٢٠ مليون دولار للمشروع الخاص ببناء مصنع سماد نترات الكالسيوم فى السويس، وضع المسئولون الأمريكيون مجموعة من الشروط؛ منها: أن تقوم مصر بسداد هذا القرض على سبعة أقساط سنويه بداية من عام ١٩٥٠م، وأن تكون هناك ضمانات للحصول على الدولارات المطلوبة للوفاء بشروط الدفع المقترحة، وتقديم الحكومة المصرية ما يبرهن على قدرتها لحماية منتجي السماد المحليين من المنافسة

العالمية [٢٢].

وحول هذه التطورات رفعت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقريرًا إلى وزارة الخارجية الأمريكية أكدت فيه أن مسئولي الشركة المحلية لديهم تمويل بالجنيه المصرى لدفع تكلفة المعدات والخدمات الأمريكية، لكن العقبة الرئيسة تكمن فيما تُعانيه الحكومة المصرية من عجز فى الدولار، لكن ذلك يمكن تفاديه مما سيتم إنتاجه من السماد المحلى الذى ربما يصل إلى مائتى ألف طن سنويًا، وهو ما يعنى توفير ما يقرب من عشرة ملايين دولار سنوياً، فضلاً عن أنه لو تحسنت ظروف الصرف فيمكن للمصرين أن يقوموا بسداد القرض على مدار عامين أو ثلاثة، ورغم ذلك لم ترغب القاهرة فى تقديم أية التزامات لا تقل عن سبع سنوات [٢٣].

كما ذكر مسئولون حكوميون أن التكلفة المنتظرة للإنتاج ستكون أقل بنحو خمسة جنيهات للطن مقارنة بتكلفة نترات تشيلى التى تصل إلى أربعة عشر جنيهًا، مما يشير إلى أن سعر البيع من جانب المصنع تم تقديره بنحو تسع جنيهات، وعليه فإن التكاليف التى سيدفها المستهلك تقدر بأقل من الأسمدة المستوردة.

ومع هذه التصريحات من قبل المسئولين المصريين لم تُقدم واشنطن أية تأكيدات تتعلق بمنح مصر القرض، ولم يُشر مسئولو الشركة، وكذلك عبد المجيد بدر وزير المالية المصرى وقتها إلى أى شئ فى هذا الشأن، إلا أن نائب وزير المالية ذكر شفهيًا أن بلاده قدمت ثلاثة التزامات؛ أولها: شراء قاطرات كندية، وثانيها: مصنع للمخصبات بالسويس، وثالثها: مشروع غير محدد لكنه أصغر [٢٤].

وحول تخوف البعض من خضوع أسعار بيع الأسمدة للضغوط السياسية الداخلية، ومن ثم تعذر سداد القرض، أجاب بينكنى توك(Pinkney Tuck) السفير الأمريكى بأن هذا الأمر لو تم لن يستمر طويلاً، فضلاً عن أن أعضاء الشركة رجال أعمال أثرياء ويتمتعون بسمعة جيدة، ويستطيعون زيادة رأسمال الشركة الذى يصل إلى أربعة

ملايين جنيه عبر بيع أسهم إضافية لو أرادوا ذلك، وأردف أن منح القرض يُعد ذا تأثير جيد على العلاقات المصرية الأمريكية [٢٥].

وفى يونيو ١٩٤٧م صرح عبد المجيد بدر وزير المالية المصري، بأن القرض الأمريكى لبلاده سيكون موضع اهتمام رئيس حكومته حال وصوله نيويورك، وعقب سفر الوفد المصرى نشط عبد المجيد إبراهيم وزير الأشغال فى مقابلة أقطاب الصناعة والمال هناك، مصرحًا بأننا نتابع خطوات الأمريكيين ونسعى إلى تحرير وادى النيل من بريطانيا[٢٦]، كما نشط للهدف ذاته سابا حبشي، وزير التجارة والصناعة الأسبق، معلنًا أن المجال متسع لتعاون رجال الصناعة فى واشنطن والقاهرة لإتمام النهضة المرجوة [٢٧].

عندئذ أبدت واشنطن عبر بنك الاستيراد والتصدير فى ١٦ يوليو ١٩٤٧م موافقتها على وضع ائتمان بقيمة ٥,٦ مليون دولار للمساعدة فى الصناعات الكيميائية والأسمدة فى مصر، على أن يتم تغطية الدفعات المقدمة بأموال من الصناعات الكيميائية بفائدة ثلاثة ونصف بالمائة، يتم تسديدها بشكل نصف سنوى بداية من أول يوليو عام ١٩٥٠م وانتهاءً فى أول يناير عام ١٩٥٣م [٢٨].

وأكدت واشنطن أنه لن يكون هناك أى صرف إلا إذا تم تلبية عدد من الشروط؛ وهى: حصول البنك على ما يؤكد أن الاختيار قد وقع عليه عبر إتمام المناقصة، وأن تقدم الحكومة المصرية ضمانًا أنها ستعمل على توفير الدولارات كي تستطيع دفع المبلغ الأصلى للقرض وفوائده، وأن تكون هناك تأكيدات مُرضية بأن صناعة الكيماويات سيُسمح لها باستخدام الإسترلينى لشراء السلع والخدمات البريطانية، كما هو مطلوب لاستكمال الخدمات والسلع الأمريكية، لكن الحصول على هذه الأموال سوف يتم بالتنسيق مع الجانب الأمريكي [٢٩].

وإزاء ذلك، أكد ريموند (Raymond) مندوب الخزانة السابق فى القاهرة، على

أن الفكرة العامة لإنتاج مخصبات النيتروجين فى مصر تُعد أمرًا منطقيًا فى ضوء متطلبات الغذاء والنقص العالمى من هذا المنتج، وفى ضوء ضمان المال يذكر ريموند أن البنك يرغب فى شيء أكثر تحديدًا من خطاب وزارة المالية المصرية المقدم مع الطلب، وهو ما تم عبر ما أصدره درويش بك نائب وزير الخارجية للشئون المالية(٣٠).

وحول قدرة الشركة المصرية على الوصول غير المشروط للإسترلينى للنفقات المخطط لها فى بريطانيا لمشروع الأسمدة، علق ريموند بأنه لن تحدث أية صعوبات فى هذا الشأن، وهو ما يعكس حقيقة أن الجنيه المصري كان يحول للإسترلينى بصورة سلسة، لكن هذا الأمر سيتم تغييره بحلول الخامس عشر من يوليو عام ١٩٤٧؛ فحسب الاتفاق المالى بين مصر وبريطانيا كان أى صرف للإسترلينى بعد هذا التاريخ يجب تحويله إلى أية عملة أخرى حتى يتم إجراء عمليات التحويلات، وعليه فإن أية مشتريات مستقبلية من قبل رجال الأعمال المصرين فى بريطانيا ستكون تحت سيطرة تبادل العملة المصرية (٣١).

وعقب موافقة واشنطن على منح مصر القرض المالي تلقى بنك التصدير والاستيراد بواشنطن طلبًا آخرًا من حسين سرى باشا وعبود باشا، أثناء تواجدهما بنيويورك، باعتماد قرض قيمته مليون ونصف، بالإضافة إلى ٥,٦ مليون دولار التى تمت الموافقة عليها لمصنع السماد فى السويس، وذلك لشراء معدات خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الاعتماد على بريطانيا للحصول على هذه الأمور سيؤخر استكمال المصنع إلى ما يقرب من عام (٣٢).

وعلق القائمون على ذلك بأن هذا الطلب يلقى دعمًا كبيرًا من وزارة المالية المصرية، لأن نجاح استكمال هذا المصنع سيمد مصر سنويًا بأكثر من نصف احتياجاتها من سماد النيتروجين، وبالتالي سيساعدها على خفض وارداتها من هذا النوع وتقليص العجز الكبير فى ميزانياتها (٣٣).

الجدير بالذكر أن الدعم الذى قدمته واشنطن للقاهرة جاء فى إطار سياستها القائمة على توطيد أوضاعها الاقتصادية فى المنطقة، وسعيها إلى إزاحة النفوذ البريطانى وشغل مكانه، وهو الأمر الذى ظهر بجلاء أثناء الحرب العالمية الثانية فى تحركات عدد من المسئولين الأمريكيين وإعدادهم كثيرًا من التقارير عن الأوضاع الاقتصادية لمصر، علاوة على قيام الشركات التجارية الأمريكية بالاتصال بمؤسسات إعلامية فرنسية لتنظيم حملة دعائية للسلع الأمريكية فى الصحافة العربية، وتشجيع كبار رجال الأعمال المصريين على إقامة علاقات وطيدة مع دوائر الأعمال الأمريكية(٣٤).

ثانيًا– الولايات المتحدة وطرح فكرة إنشاء مصنع السماد بأسوان:

فى الثانى من يناير عام ١٩٤٨م قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من عبد المجيد إبراهيم وزير الأشغال، وأحمد عبد الغفار وزير الزراعة، وجلال فهيم وزير الشئون الاجتماعية، وآخرون لدراسة مشروع إنشاء مصنع السماد من كهرباء خزان أسوان، وانتهت اللجنة إلى وضع تقرير اشتمل على مذكرتين حملتا رأى وزارتي الزراعة والأشغال (٣٥).

دارت مذكرة وزارة الزراعة حول المفاضلة بين إنشاء المصنع فى أسوان أو نجع حمادي؛ فذكرت أنه أمام زيادة التكاليف بسبب مد الخط إلى نجع حمادي، ونقص كمية الكهرباء المحتملة تبعًا لذلك مقارنة بأسوان، فإن مناخ نجع حمادي أكثر اعتدالاً، وتتوافر بها الأيدى العاملة، وستكون مهمة تشغيل السكك الحديدية أسهل، علاوة على أن المصنع سيكون بمنطقة مليئة بالجير، وهو أمر جيد إذا ما أُريد تخفيف نترات النشادر به (٣٦).

أما مذكرة وزارة الأشغال فقامت بدراسة تكاليف الإنتاج لأنواع السماد المختلفة، ووضعت تقريرًا انتهت فيه إلى أن سماد سلفات النشادر يحتاج إلى ما يُعادل وزنه

تقريبًا من الجبس، وهو يتواجد بكثره فى السويس، وعليه إذا تم صُنع هذا السماد من كهرباء خزان أسوان فسيترتب على ذلك إما نقل الجبس إلى أسوان أو نقل الكهرباء من أسوان إلى الوجه البحري، وكلاهما مرتفع النفقات. أما بالنسبة لسماد نترات النشادر المحببة، فعلى الرغم من أنه الأقل من حيث تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل، فإنه أكثر عرضة للانفجار؛ لذا اختارت وزارة الأشغال النيتروتشوك " نترات الجير" اتقاءً لهذا الخطر، كما رأت أن يكون مصنع السماد فى إسنا أو نجع حمادي؛ حيث يتوفر الحجر الجيرى هناك بكثرة (٣٧).

وتضيف مذكرة وزارة الأشغال أنه إذا ما تم استبعاد سلفات النشادر لكثرة تكاليف إنتاجه فإن المفاضلة تنحصر بين نترات النشادر ونترات الجير، والأول أقلها فى تكاليف الإنتاج والنقل، علاوة عن أنه حمضي التأثير، وبالتالي يُساعد على إذابة الفوسفات المتوفرة بالتربة المصرية، وإذ لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي فيمكن الاستعانة بخبراء من الخارج (٣٨).

وفى ضوء ما سبق، رأت اللجنة أن سلفات النشادر ونترات النشادر ونترات الجير جميعها صالحة لتسميد الأراضى المصرية، وعليه فإن العامل المرجح فى اختيار أفضل الأسمدة من كهرباء خزان أسوان هو مقارنة تكاليف الإنتاج لكل منها، وافقت اللجنة على ما اقترحته وزارة الأشغال من ضرورة استعانتها فى تقدير تكاليف إنتاج الأسمدة الأزوتية(٣٩) المختلفة بلجنة دولية من المهندسين والاستشاريين الذين قاموا بإنشاء مصانع كبرى لصناعة السماد فى مختلف دول العالم (٤٠).

أسفرت التطورات السابقة عن اختيار أسوان لإقامة المصنع، وقد حددت مساحته بمائة فدان على بعد ٢٠ كم من خزان أسوان (٤١)، وفى هذا الشأن ثمة ملحوظة مهمة؛ ألا وهى أن مسألة توطين الصناعات المصرية كان يحكمها عدة عوامل منها: نوعية البنية الأساسية، وحجم الأسواق، ووجود الخامات اللازمة للصناعة، وقربها من

المنشآت، وهو ما يفسر استحواذ القاهرة والإسكندرية على كثير من الصناعات وعلى رأسها الأغذية والمنسوجات، فى حين كانت مصانع الأسمدة والألمونيوم تتركز فى أسوان؛ نظرًا لوجود محطات توليد الطاقة الكهربائية والمواد الخام (٤٢).

وأثناء تلك التطورات طلبت الحكومة المصرية من اللجنة المتفرعة من المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة للإشراف على توزيع السماد فى مختلف دول العالم، أن تقوم بتوريد ٨٠٠ ألف طن من السماد إلى مصر، مؤكدة أن وزارة المالية قد قدمت مثل هذا الطلب العام الماضى، لكنه لم يُسمح لمصر إلا باستيراد ٤٠٠ ألف طن فقط (٤٣).

يُعلل البعض عدم تلبية اللجنة المختصة لاحتياجات مصر كون الأخيرة بها عدد غير قليل من الأسمدة التى تسهم بشكل أو بآخر فيما تحتاجه، حتى إنها بلغت وقتذاك نحو ٣٧٧,٨٦٠ طنًا (٤٤).

وبالتوازى مع ذلك، طالب قطاع عريض بالعمل على زيادة رأس المال سواء أكان مصريًا أم أجنبيًا لتنفيذ خطط التطور، وإصلاح أحوال المجتمع المصرى عبر وضع لوائح جديدة تعمل على تشجيع رأس المال الأجنبى؛ ففى جلسة ٢٣ مايو ١٩٥٠م طالب تقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب المصرى بضرورة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى المشروعات المصرية الحيوية خاصة، بعدما أبدت بعض المنظمات الدولية استعدادها لتقديم المعونة الفنية؛ فعلى سبيل المثال قررت منظمة الأغذية والزراعة مساعدة الحكومات فى دراسة المشروعات التى ترمي إلى النهوض بالقطاع الزراعى عن طريق الفنيين المتخصصين (٤٥).

جاءت هذه التطورات فى ظل ما كانت تعانيه مصر من نقص واردات الأسمدة وبخاصة فى عام ١٩٥١م؛ حيث تطورات أحداث الحرب الكورية، وقيام عديد من المصانع داخل أوروبا بتحويل إنتاجها من السماد إلى مصانع للذخيرة (٤٦).

لم تكن واشنطن بعيدة عن هذه الأحداث؛ بل رحبت بإنشاء هذا المصنع كونها كانت تسعى إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي داخل مصر، ففى البداية أرسلت بعثة ضمت أقطابًا من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لزيارة ريف مصر وعلى رأسهم "هارفى" الخبير الزراعى للوقوف على أهم ما يعانى منه قطاع الزراعة، وفى إحدى جولاته لاحظ هارفى أن كيزان الذرة كبيرة، لكنها فى حاجة إلى مزيد من السماد، وعليه وعد أحمد حسين وزير الشئون الإجتماعية بالعمل على إرسال عينات من التربة لوزراة الزراعة لتحليلها بهدف الوقوف على صحة ما ذكره هارفى(٤٧).

وفى السياق ذاته طلب المختصون الأمريكيون من المسئولين المصريين ضرورة تذليل المعوقات التى تكتنف النهوض بالقطاع الزراعي بصفة خاصة وبالحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفى ذلك ذكر جورج هوارد (George Howard) المستشار الاقتصادى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة قائلاً:" إن قانون الشركات الصادر فى أغسطس ١٩٤٧م يُمثل عائقًا كبيرًا أمام اتفاقية التعاون التى وقعتها مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية"(٤٨)؛ لأنه أكد على حق أصحاب رأس المال المحلى فى امتلاك ٥١ بالمائة من رأسمال الشركات، كما فصل بشكل قاطع بين ملكية الشركة والقائمين على إدارتها، ففى الوقت الذى فشل فيه القانون فى توفير ضمانات كافية لحماية حقوق المساهمين، نجح فى منح صلاحيات كبيرة لمن يتولون إدارة المشروعات، وعليه أحجم المستثمرون الأجانب عن المجازفة بأموالهم فى مشروعات لا يمارسون عليها أية نفوذ فعلي(٤٩).

كما جاء قرار مجلس الشيوخ فى الثانى عشر من فبراير ١٩٥١م بالموافقة على منع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية بمثابة مبرر ارتكز عليه المستثمرون الأجانب فى الإحجام عن استثمار أموالهم داخل مصر(٥٠).

ورغم هذه المعوقات التى رصدها الجانب الأمريكى، فإنه كان يُتابع عن كثب وبدقة بالغة تطورات الأوضاع الخاصة بصناعة الأسمدة فى مصر، وأعلن دعمه الكبير

لسعي الحكومة المصرية لإنشاء مصنع السماد بأسوان، وذلك عبر آليات عدة؛ منها: ما تمثل فى قيام الولايات المتحدة الأمريكية عبر إحدى شركاتها بعمل دراسة وافيه حول هذا المصنع أوضحت فيها كل ما يمكن أن يفيد مصر عند قيامها بعمليات التشييد [٥١].

كما سعت لدحض الهواجس التى كانت تدور حول عدم استيعاب الأراضي الزراعية فى مصر للأسمدة التى سينتجها المصنع المزمع إنشاؤه، وذلك عبر رصدها لأسماء المحاصيل الزراعية ومساحتها ونسبة السماد التى كانت تستهلكها ثم بين النسبة الأمثل للمخصبات التى تحتاجها هذه المحاصيل حتى تدر أكبر قدر ممكن من الإنتاج .

جدول يوضح مساحة المحاصيل الأساسية ومعدل التسميد فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٩و ١٩٥٢م مقارنة بالمعدل التجريبى الأمثل

المحاصيل الأساسية	المساحة بالفدان	معدل الاستهلاك بالطن لمحصول العام	الاستهلاك بالمعدل التجريبى الأمثل بالطن
القطن	١,٩٠٣,٢٤٣	١٤٢,٧٤٣	٤٧٥,٨١٠
ذرة بيضاء	٤٣٦,٨٨٧	٦٥,٥٣٣	٨٧,٣٧٧
الأرز	٥٦٦,٢٣٠	٢٨,٣١١	٥٦,٦٢٣
قصب السكر	٨٦,٣٥٧	٢١,٥٨٩	٢٥,٩٠٧
الإجمالى	٢,٩٩٢,٧١٧	٢٥٨,١٧٦	٦٤٥,٧١٧ [٥٢]

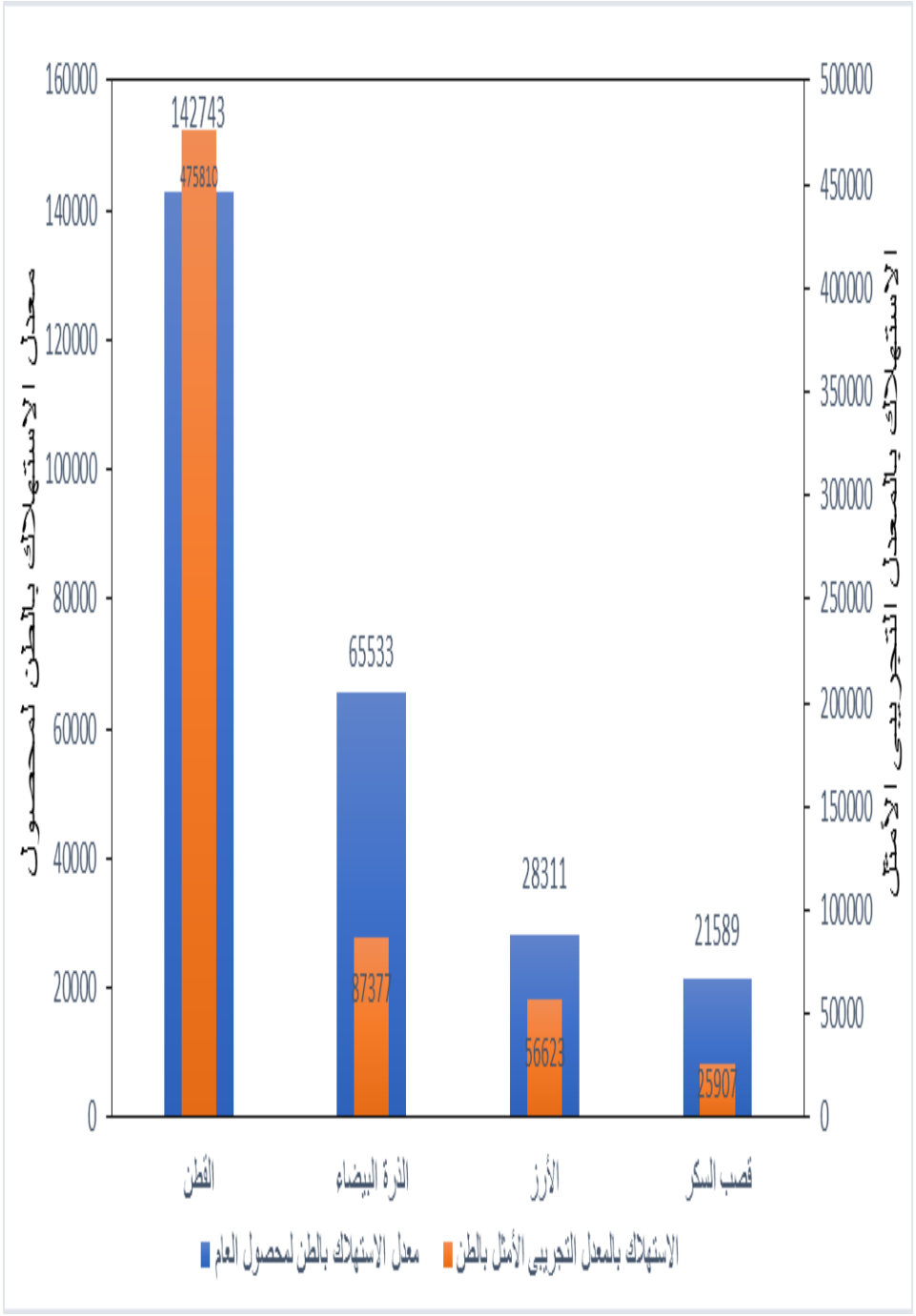
160000
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
500000
450000
400000
350000
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
142743
475810
65533
87377
28311
56623
21589
25907
القطن
الذرة البيضاء
الأرز
قصب السكر
معدل الاستهلاك بالطن لمحصول العام
الاستهلاك بالمعدل التجريبي الأمثل بالطن

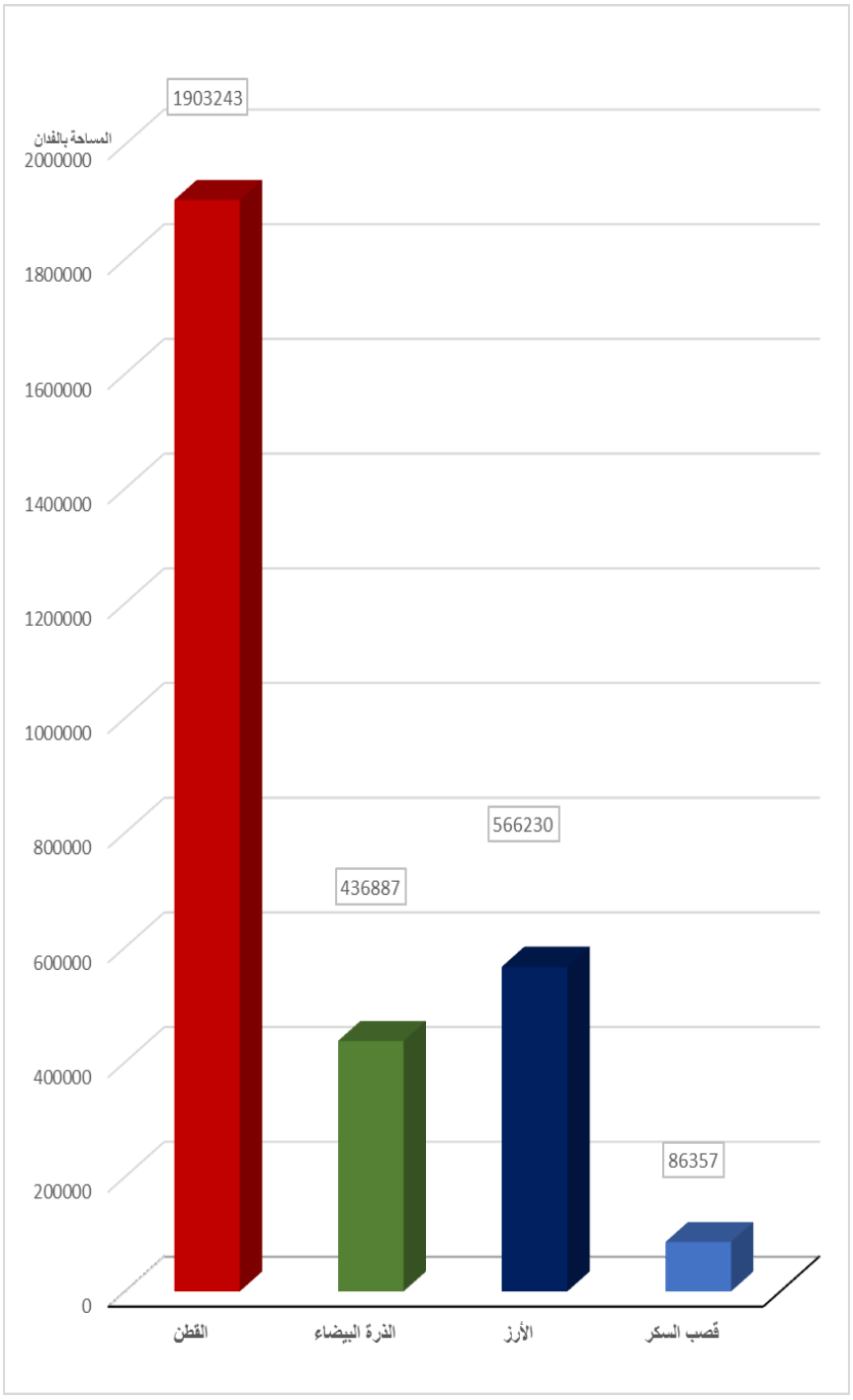
المساحة بالفدان
2000000
1800000
1600000
1400000
1200000
1000000
800000
600000
400000
200000
0
1903243
436887
566230
86357
القطن
الذرة البيضاء
الأرز
قصب السكر

وبالنظر إلى الأرقام الواردة بالجدول وبالشكلين البيانيين يُمكن القول: إن واشنطن حاولت دحض القلق الذى كان يُساور البعض حول عدم استيعاب الأراضى المصرية للكميات التى سيتم ضخها من الأسمدة عبر مصنع أسوان– فى ظل ثبات مساحة هذه الأراضى– بأن المحاصيل الأساسية المتمثلة فى (القطن – الذرة– الأرز – قصب السكر) كان يتم تسميدها بكميات قليلة جدًا، وأنه فى حالة تسميدها بالكميات المُثلى التى تم التوصل إليها بعد إجراء عديد من التجارب ستستوعب هذه الأراضى كميات أكبر عما كانت تستوعبه، وأكدوا ذلك بأن إجمالى ما كانت تستوعبه هذه المحاصيل من أسمدة فى العام الواحد خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥٢م بلغ ٢٥٨,١٧٦ ألف طن من السماد، بينما إجمالى ما سيتم تسميده طبقًا للطريقة المُثلى سيصل إلى ٦٤٥,٧١٧ ألف طن، وهو ما يعنى أن الزيادة فى استهلاك الأسمدة ستصل إلى ما يربو على ضعف ما كان يتم استهلاكه.

واستمرارًا لدعم واشنطن لإنشاء مصنع السماد بأسوان أكدت عبر صحفها أن سعي مصر الحثيث إلى إنشاء السد العالى سيعزز من نجاح هذا المصنع واستيعاب إنتاجه؛ لأن السد الجديد سيعمل على زيادة رقعة الأراضى الزراعية، وسينتج عدة مليارات من الطاقة الكهربائية التى تستخدم فى عديد من المصانع وعلى رأسها مصنع السماد [٥٣].

وبوصول النظام الجديد للسلطة فى مصر عام ١٩٥٢م أبدت واشنطن رغبتها فى مد يد المساعدة الاقتصادية له؛ حيث أوضح جيفرسون كافرى(Jefferson Caffery) السفير الأمريكى بالقاهرة، أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية سوف يكون لها نتائج إيجابية على كافة شرائح المجتمع المصرى[٥٤].

وتجاوبًا مع ذلك قام نظام يوليو بوضع قوانين تُشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فى مصر، وذلك عبر السماح لهم بتحويل أرباح استثماراتهم للخارج شريطة

ألا تتجاوز عشرة بالمائة من رأسمالهم سنويًا، وبالعملة ذاتها التى دخلت مصر، إلى جانب مسائل أُخرى؛ كتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة [٥٥].

ولزيادة تشجيع الأجانب تم افتتاح مصلحة الهجرة والتجنيس عام ١٩٥٣م بهدف تسهيل إقامتهم فى مصر، ومن ثم الاستعانة بهم فى كافة المجالات، وعليه قررت واشنطن زيادة الدعم المقدم لمصر عبر مشروع النقطة الرابعة [٥٦].

كان الموقف الاقتصادى الذى ورثه النظام الجديد هو منْ أملى عليه اتخاذ هذه الإجراءات، ومع حرص هذا النظام على تحقيق أهدافه عبر بوابة واشنطن، فإنه كان يخشى من أن يجد نفسه نتيجة لذلك مكبلاً بالعديد من الإلتزامات [٥٧].

وفى إطار ما تم من تطورات رفعت السفارة الأمريكية بالقاهرة مذكرة إلى الخارجية الأمريكية بشأن وضعية الأسمدة الكيماوية فى مصر، فذكرت أن مصر تسعى بكل الطرق إلى زيادة انتاجها من الأسمدة عبر مصنع أسوان للعمل على سد احتياجاتها؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت احتياجات مصر من النيتروجين من ٩٠ ألف طن عام ١٩٣٩م إلى ٩٣ ألف طن حسب تقديرات وزارة الزراعة لعام ١٩٤٩م ثم وصلت ١٠٥ ألف طنًا عام ١٩٥٣م، ولمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة زادت مصر من وارداتها مقارنة مع فترة ما قبل الحرب، ثم إنها فى السنوات الأخيرة بدأت فى إنتاج أسمدتها النيتروجينية بشكل موسع؛ فمثلاً انتجت مصانع مصر ١٤٠ ألف طن من نترات الكالسيوم، و١٢٨ ألف طن من وحدات النتيروجين [٥٨].

أما حمض الفوسفوريك، فعلى الرغم من أن مصر تستورد جزءًا من متطلباتها من سوبر الفوسفات فإن إنتاجها قد زاد منذ عام ١٩٤٨م، والشيء ذاته ينطبق على حجر الفوسفات الذى يكثر تواجده فى وادى النيل والصحراء الليبية ومنطقة البحر الأحمر، أما البوتاس فقد تم تغطية المتطلبات السنوية من خلال الاستيراد، وهو أقل من ألف طن من سلفات االبوتاسيوم [٥٩].

ومع هذه المحاولات المصرية لتغطية احتياجاتها، فإن اعتمادها كان قائمًا على ما يأتى من الخارج؛ فتشيلى كانت هى المورد الرئيس من نترات الصوديوم الطبيعى بـ ٢٤٣ ألف طن، ثم ألمانيا بواقع ٩٥ ألف طن من نترات الكالسيوم و ٢٧ ألف طن من سلفات الأمونيوم، والنرويج ب ٧٥ ألف طن، أما النمسا فبلغت صادراتها لمصر ٤٠ ألف طن من نترات الأمونيوم، والمجر ١٧ ألف طن، وبلجيكا بـ ١٧ ألف طن، ثم الولايات المتحدة بسبعة آلاف طن من نترات الصوديوم الصناعى، ومن بين تلك الدول لم تكن كل من النرويج وبلجيكا من المهتمين بالقطن المصرى(٦٠).

كانت تلك الواردات تتم من خلال بنك الائتمان الزراعى؛ كونه الوكيل الوحيد لاستيراد نترات تشيلى، أما الموقف التسويقى فكانت الأسمدة تباع للمزارعين من خلال "المقايضة" أو البنك الزراعى، محددة أسعارها من قبل الحكومة لكل القطر المصرى، وفى بعض الأحوال كانت تحدد حسب المناطق كصعيد مصر ووسطه وشماله، وقد ظلت الأمور كذلك حتى قررت الحكومة أن ما يتم بيعه مستقبلاً من بنك الائتمان سيكون بلا فائدة، وهو ما يشير إلى مزيد من انخفاض أسعارها (٦١).

توضح هذه المذكرة مدى حرص واشنطن على تبرير سعي مصر إلى إقامة مصنع السماد فى أسوان وإلى المتابعة الدقيقة من قبلها لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية بمصر، ولا غرو فى ذلك؛ فواشنطن كانت حريصة على وجود نشاط اقتصادى لها بمصر، وهو ما ظهر بجلاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واضعة نصب أعينها أن تكون الوريث الأول لبريطانيا هناك.

لاقى هذا الاهتمام الأمريكى هوى لدى بعض المسئولين المصريين الذين أكدوا أن واشنطن تسعى بكل قوة إلى مساعدة النظام المصرى الجديد فى مساعيهم الحثيثة للنهوض بالتطور الاقتصادى(٦٢).

ومع هذا الاهتمام والحرص الشديد من قبل الولايات المتحدة بوضع صناعة

الأسمدة فى مصر ومتابعتها بصورة دقيقة، وتأكيد عدد من المسئولين المصريين أن واشنطن كانت حريصة على النهوض بالاقتصاد المصرى، فإن ثمة سؤالاً جوهريًا يطرح نفسه على بساط البحث؛ ألا وهو: هل كان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى موضوع الأسمدة ودعمها لإنشاء مصنع أسوان بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها أم لمساندة مصر ودعمها ؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا يمكن إغفال عدة عوامل قد تحكمت فى السياسة الأمريكية تجاه مصر؛ أولها: أن واشنطن كانت تسعى إلى ضرورة إجراء إصلاح القطاع الزراعى، وذلك خشية من أن تؤدى الزيادة السكانية فى ظل ضعف الإنتاج وقلة الأراضى وتمركزها فى يد قلة من الأفراد، إلى تنامى الغضب الاجتماعى من الظلم الواقع على شريحة كبيرة من السكان، وبالتالي تكون هذه الأجواء تربة خصبة لنمو النفوذ الشيوعى(٦٣)، علاوة على أن واشنطن كانت ترى أن تطوير القطاع الزراعى سيقوى مركز النظام الجديد فى مواجهة الأحزاب السياسية القديمة، وسيمنحه فرصة كبيرة لعقد معاهدة مع الغرب بكل سهولة ويسر (٦٤).

وقد تلاقى هذا الهدف مع ما كان يسعى إليه النظام الجديد فى مصر بقيادة جمال عبد الناصر من علاج للمشكلات الاقتصادية والخلل الذى نتج عنها، وفى سبيل تحقيق ذلك فتح الباب أمام واشنطن التى كانت تحظى بعلاقات جيدة معه وقتذاك، وقد ارتكنت واشنطن على انشغال القيادة الثورية فى سنواتها الباكرة بأمرين؛ هما: قضية التحرر الوطنى والاستقلال السياسى والاقتصادى، وتصفية القوى السياسية التقليدية التى كانت تتولى مقاليد الأمور فى البلاد قبل يوليو ١٩٥٢م(٦٥)، فضلاً عن ذلك كان الرأسماليون المصريون، وعلى رأسهم عبود باشا، يرتبطون بعلاقات وثيقة مع الأمريكان، وهو ما ظهر بجلاء فى المساعدات التى قدمتها واشنطن من قروض خاصة ببناء مصانع السماد وغيرها (٦٦).

أمر آخر وهو أن واشنطن كانت تستورد القطن من الجانب المصري، وبالتالى كان تحكمها فى إنتاج السماد سيمكنها من فرض سيطرتها على هذا القطاع وتتحكم به؛ فعلى سبيل المثال قُدر ما كانت تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية من القطن طويل التيلة فى عام ١٩٤٨م بحوالى مائة وأربعون ألف بالة سنويا، فى حين كان ما تنتجه لا يزيد عن ٢٤٠٠ بالة [٦٧]، وعليه كان يتوجب عليها سد هذه الفجوة بين ما تنتجه وما تستهلكه عبر الاستيراد من الخارج وبخاصة من مصر .

أشارت الوثائق الأمريكية إلى هدف آخر خفَي حاولت واشنطن تحقيقه من وراء دعمها لإنشاء مصنع السماد بأسوان؛ ألا وهو أن يكون هذا الدعم مقابل تخويل القاهرة لها بإجراء مسح هندسى للسد العالى، وأن يكون هذا المسح مصحوبًا بدراسة لتنمية الموارد المائية فى وادى النيل، وهو ما أشار إليه دورسى ستيفنز (Dorsey Stevens)، ممثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، أثناء زيارته للقاهرة خلال حديثه مع عدد من المسئولين المصريين [٦٨] .

جاء هذا الربط فى إطار إدراك واشنطن أن المسح الهندسى الأول للسد العالى قد تم إجراؤه فى عام ١٩٥٢م من قبل شركات هندسية فى ألمانيا الغربية، وأن هذه الشركات شاركت أيضاً فى المرحلة الثانية من العمل والتى تمثلت فى المسح الهندسى التفصيلى والنهائى ووضع تصاميم السد [٦٩].

وبالنظر إلى ما سبق من معطيات فإن واشنطن كانت تهدف من وراء مساعدة مصر التأثير على تنميتها الاقتصادية فى الاتجاه الذى يتناسب مع مصالحها؛ فالمساعدات الأمريكية والاقتصادية والفنية ابتداءً من عام ١٩٥٢م طبقا لاتفاقية المعونة الفنية بمقتضى برنامج ترومان، واتفاقية المساعدات الخاصة فى فبراير ١٩٥٣م وأيضا المساعدات الاقتصادية فى نوفمبر ١٩٥٤م تعكس سعي واشنطن الحثيث إلى تحقيق أهدافها وفقط[٧٠].

وعليه يمكن القول بأن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء مصنع السماد بأسوان كان يخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية فى مصر وداخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وليس خدمة مصر وشعبها.

ثالثًا– الولايات المتحدة والاحتجاج التشيلى على إنشاء المصنع:

صاحب الدعوة إلى إنشاء مصنع السماد فى أسوان ردود أفعال كبيرة كان أقواها من الجانب التشيلى الذى أبدى تخوفه وامتعاضه، فيذكر روبرت م. كار (Robert M.Carr) مستشار الشئون الاقتصادية للسفارة الأمريكية بالقاهرة أن جييرمو جازيتو(Guillermo Gazitua) المستشار التجارى للمفوضية التشيلية بالقاهرة قد تقابل معه، وأخبره أن إصرار الحكومة المصرية على القيام ببناء مصنع للسماد فى أسوان يعتمد على دراسة قامت بها شركة ليتل الأمريكية (A.D Little)، وأن إقامة هذا المصنع يُشكل تهديدًا واضحًا ومباشرًا لبلاده، خاصة وأن مصر تُعد أحد أهم الأسواق الرئيسة لنا [٧١].

ولطمأنة الجانب التشيلي، أخبر وزير المالية المصرى جازيتو أنه وفقًا لدراسة شركة ليتل الأمريكية فإن استهلاك الأسمدة فى مصر قد يزيد بنحو مليون طن سنويًا، وهو ما سيدفع فى اتجاه استمرار حاجة السوق المصرى إلى الإنتاج التشيلى، لكن هذا الأمر لم يلق قبولا لدى جازيتو الذى كان يرى أن هذا التقدير الخاص بزيادة الاستهلاك يعتمد فى جزء كبير منه على افتراض أن استخدام السماد فى الأراضى سيرتفع إلى درجة كبيرة، وأن أى افتراض كهذا هو من وحي الخيال [٧٢].

فالمستثمرون الشيليون فى مصر ظلوا يحاولون سنوات عدة لدفع الفلاحين لزيادة الاستخدام، وذلك عبر إجرائهم لعديد من التجارب فى مختلف أنحاء القطر المصرى حتى إنها بلغت ٤٩٦ تجربة فى الفترة الممتدة بين عامى١٩٣١ و١٩٥٠م بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، ولم تقتصر التجارب على البحث عن كميات السماد

المناسبة، بل عن أنسب ميعاد للتسميد وأثر التسميد بالنسبة لعدد الريات، وقد تم ذلك على المحاصيل الرئيسة فى مصر وقتذاك؛ كالقمح والقطن والذرة [٧٣].

فبالنسبة للقطن توصلوا إلى أنه يحقق زيادة كبيرة إذا ما بلغت كمية نترات التشيلى فى الفدان ثلاثمائة كيلو جرامًا فى الوجه القبلى، ومائتي فى الوجه البحرى، ثم تكون الزيادة فى المحصول أكبر مع أنواع معينة على رأسها الجيزة، أما القمح فمعدل مائتى كيلو جرام للفدان هو الأنسب فى جميع مناطق القطر المصرى، وبخاصة عندما يصل عمر النبات إلى ثلاثين يومًا، أما الذرة فهى أكثر المحاصيل تجاوبًا مع التسميد وتحقق أكبر إنتاج كلما زادت كمية النترات والتى تصل إلى ثلاثمائة كيلو جرام للفدان، على أن يتم التسميد قبل الرية الثالثة عندما يصل عمر النبات أربعين يومًا [٧٤] .

باءت هذه الجهود بالفشل نتيجة دخل الفلاحين المنخفض، وأمام عدم اتساع رقعة الأرض الزراعية التى كان تطبيقها مرتبطًا بصورة كبيرة بإنشاء السد العالي المقترح[٧٥].

واستطرد جازيتو أن بناء مصنع السماد فى أسوان سيكون بمثابة ضربة قوية لصناعة السماد التشيلى، فضلاً عن أنه يجب تصحيح الدراسة التى طرحتها شركة ليتل الأمريكية ومراجعتها [٧٦].

وعليه أجاب روبرت م كار أنه لم يقرأ الدراسة التى أعدتها الشركة المذكورة عن صناعة الأسمدة، علاوة على أنها لا تُعد حاسمة فى قرار الحكومة ببناء مصنع أسوان، بل إنها جزء من مشروع تطوير أكبر لأسوان ومحطة للكهرباء الهيدروليكية[٧٧]، لكنه سيعمل جاهدًا على ترتيب لقاء بين دكتور باس (Bass) المسئول عن مكتب هذه الشركة بالقاهرة وبين جازيتو [٧٨].

وبالفعل، تم هذا اللقاء فى ١٤ يناير ١٩٥٤م، وخلاله أكد جازيتو أن إنتاج نترات تشيلى يصل إلى مليون وستمائة ألف طن سنويًا، منها مليون ومائتى ألف طن يسيطر عليها الأمريكيون، والأربعمائة ألف طن الباقية تتحكم فيها الصناعة الشيلية

المحلية، تسعون بالمائة منها يوجد فى يد شركة واحدة وهو ذات كفاءة أقل [٧٩].

ففى العام الماضى مثلاً تم شحن ٢٥٠ ألف طن إلى مصر، ومع وجود ما يقرب من ٦٠ بالمائة من إنتاج السماد التشيلى يتجه إلى مصر فمن الطبيعى أن تقلق الحكومة التشيلية وشركاتها من الخطط المعلنة لعمل مصنع سماد نترات الأمونيوم فى أسوان [٨٠].

وإزاء ذلك أجاب باس بأن متطلبات السماد لكل محصول مع إجمالى الأراضى المزروعة تنتج نحو ٩٩٥,٠٠٠ ألف طن ب ١٥,٥ بالمائة سماد نيتروجينى، وقد زاد ذلك بعشرين بالمائة من الأراضى التى سيتم استصلاحها وسبعة بالمائة للمتطلبات المتزايدة بسبب اتباع الرى الدائم فى مصر، مما يعنى أن مصر ستحتاج ما يقرب من مليون ومائتى وخمسة وستين ألف طن [٨١].

علاوة على ذلك، كان لدى مصنع نترات الكالسيوم فى السويس قدرة إنتاجية تُقدر بـ ٢٥٠ ألف طن لكنه يعمل بـستين بالمائة من هذا الإنتاج بسبب افتقاره إلى المادة الخام والغاز، وعلى هذا الأساس كانت الحاجة إلى إقامة مصنع للسماد فى أسوان والذى سينتج ٣٧٠ ألف طن من نترات الأمونيوم، وعلى الرغم من ذلك فإنه بالإضافة إلى عمل هذا المصنع، وكذلك مصنع السويس ومقارنه ذلك بإجمالي استهلاك العام الماضى وبالواردات فإن التوصيات التى طرحناها كانت منطقية خاصة فى ضوء الضرورة الأساسية لمصر لزيادة ناتج محصولها بشكل أو بآخر تحت ضغط الزيادة السكانية المستمرة [٨٢].

ويضيف المسئولون الأمريكيون أنه فى حالة ما تم استهلاك الكمية التى تم تقديرها من إنتاج مصنع السماد فى أسوان فإنهم سيقومون بالمطالبة ببناء مصنع ثالث لإنتاج سلفات الأمونيوم، لكن هذا الأمر لم يتم مناقشته مع المسئولين التشيليين [٨٣].

وعليه، علق جازيتو بأنه بصرف النظر عن التقديرات الأمريكية الخاصة

بمتطلبات السماد المحتملة فى مصر والتى ربما قد تصل إلى مليون طن بفضل الزيادة السكانية، فإنه بناء على خبرة المستثمرين التشيليين فإن وضع الفلاح المعدم خاصة فى السنوات الأخيرة والافتقار العام لإدراك مميزات استخدام السماد سوف يحول دون تحقيق هذا الرقم، وأضاف أنه بصرف النظر عن الزيادة فى إنتاج السماد المصرى فإنهم عرضة لمنافسة فعلية من الأسمدة الأوروبية خاصة ألمانيا [٨٤]، وهو ما يتضح بجلاء عبر الأرقام الواردة فى الجدول التالي .

جدول يوضح أسعار واردات الأسمدة المتنوعة إلى مصر لعام ١٩٥٣م

الأسمدة	السعر
نترات تشيلى	٢١,٤٥ جنيها مصريًا للطن
سلفات الأمنيوم (أوروبى)	٢٠,٢٥ جنيها مصريًا للطن
أمنيوم نترات (أوروبى)	٢٠,٢٥ جنيها مصريًا للطن
سماد البوتاس	١٨,٢٦ جنيها مصريًا للطن
نترات الكالسيوم	١٩,٥٢ جنيها مصريًا للطن
نترات الصوديوم	١٨,٦٧ جنيها مصريًا للطن [٨٥]

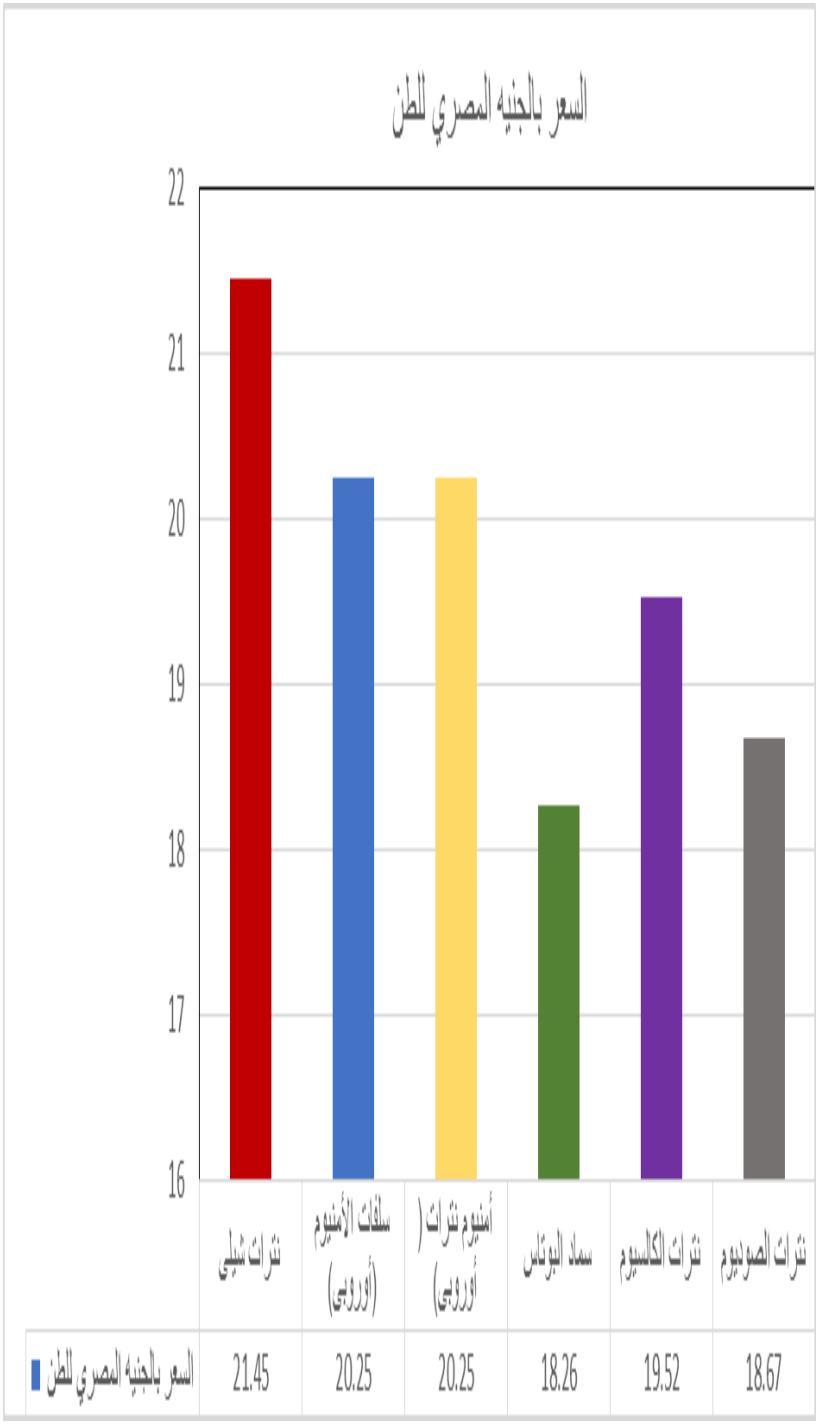
السعر بالجنيه المصري للطن
22
21
20
19
18
17
16
نترات شيلي
سلفات الأمنيوم (أوروبي)
أمنيوم نترات (أوروبي)
سماد اليوريا
نترات الكالسيوم
نترات الصوديوم
السعر بالجنيه المصري للطن
21.45
20.25
20.25
18.26
19.52
18.67

تعكس الأرقام المدونة بالجدول والشكل البياني الخاصة بأسعار الأسمدة مدى القلق الذى كان يساور تشيلي؛ فالسوق المصرية لم تكن مهددة بمصنع أسوان المزمع إقامته والذى كان متوقعا أن تكون تكلفة إنتاجه أقل بكثير من هذه الأسعار، بل بالتنافس على استيراد أسمدة رخيصة من ألمانيا ودول أخرى كانت أقل فى تكلفتها من الأسمدة التى يتم استيرادها من تشيلى .

كما سعى المسئولون التشيليون إلى تفنيد تلك الطروحات؛ فعلقوا أن الشركة الأمريكية قد بنت توصياتها للحكومة المصرية حول زيادة إنتاجها للمخصبات على عدة أسس؛ منها: أن مصر تستطيع أن توفر عدة ملايين مصرية سنويًا بعدم شراء مخصبات من الخارج(٨٦)، علاوة على أنه يمكن استهلاك هذه الأطنان المقترح تصنيعها عبر استصلاح الأراضى، وزيادة نسب السماد المستخدم، وكذلك التحول من الزراعة الحوضية إلى الزراعة الدائمة فى صعيد مصر(٨٧).

ففيما يتعلق بتوفير العملة فإن إنتاج مليون طن من الأسمدة سيجعل مصر مكتفية ذاتيا فيما يتعلق بالأسمدة النتروجينية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن ما يتم استيراده يقوم على أساس المقايضة مع محصول القطن، وعليه فإن مصر قد تعاني من صعوبات فى المستقبل فى وضع مليون قنطار من القطن التى كانت تبيعه للدول التى تقدم لها الأسمدة، وفيما يتعلق بتشيلى لن يوجد شيء يبرر شراء القطن من مصر فى حين أنها تستطيع الحصول عليه من بلاد أخرى وبأسعار أقل (٨٨).

أما ما يختص بإجراءات زيادة الإنتاج الزراعى فإن إنتاج مليون طن من السماد سوف يترك لمصر هامشًا لتصدير كميات من السماد لجيرانها؛ كونها لن تستطيع استهلاك تلك الكمية نظرًا لأن عمليات استصلاح الأراضى كان يتطلب مصادر مالية كبيرة فى منشأت الرى وآلات الزراعة والمخازن والعمالة، وهو ما يعنى أن عددًا قليلاً فقط من الناس هم من سيرحبون بالمشاركة فى ذلك خاصة فى ظل شروط قانون

الإصلاح الزراعى الذى يُحدد ملكية الأراضى الزراعية بحد أقصى مائتى فدانًا،علاوة على أن الأرض التى سيتم استصلاحها ستحتاج ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات لإنتاج أى محصول منها، كما أن الفدان الواحد يحتاج إلى خمسة آلاف متر مكعب من المياه، وأن زيادة خمسمائة ألف فدان مثلاً من الأراضى يعنى استهلاك سنوى للمياه بنحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب، وهو أمر صعب تحقيقه إلا بعد أن يتم تشغيل السد الجديد فى أسوان، وحتى لو تم توفير المياه فإن الخمسمائة ألف فدان التى سيتم استصلاحها من المتوقع أن يتم تسميدها بما يقارب خمسة وأربعين ألف طن فقط وهو رقم قليل (٨٩).

أما ما يخص زيادة نسبة السماد المستخدم فقد جاء رد المسئولين التشيليين على نظرائهم الأمريكيين بأن من يسيطر على توزيع الأسمدة التشيلية وغيرها فى مصر قد سعوا قبل ذلك إلى حث الفلاحين على استخدام مزيد من الكميات الخاصة بالأسمدة، لكن جهودهم باءت بالفشل، حتى إن أغلب الفلاحين أمام الضائقة المالية التى كانوا يتعرضون لها كانوا يقومون ببيع جزء من حصتهم فى الأسمدة للحصول على المال، وعليه فإنه لتلافى ذلك يجب بذل كثير من الجهد والوقت لإرشاد الفلاحين إلى استخدام أفضل المقادير، وبالتالى فإنه فى ظل الوضع الراهن وحتى لخمس سنوات قادمة لن يتم استهلاك مزيد من الأسمدة كما تدعى واشنطن (٩٠).

ولطمأنة تشيلى قدمت السفارة الأمريكية بالقاهرة مذكرة أوضحت بها عددا من الأرقام بشأن تقديرات استهلاك مصر من الأسمدة فى الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣م.

جدول يوضح معدل استهلاك مصر من الأسمدة بآلاف الأطنان

فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٨و ١٩٥٣م

العام	إعادة البيع الفعلية من أجريكول للائتمان والجمعية الزراعية المصرية	الأسمدة المرسلة للتجار	تقدير التجار نهاية كل عام	التقدير العام لاستهلاك الأسمدة فى العام
١٩٤٩/١٩٤٨	٤٤٤	_	_	٤٤٤
١٩٥٠/١٩٤٩	٤٦٧	٩١	٢٨	٥٣٠
١٩٥١/١٩٥٠	٤٢٠	٢٥٧	١٠٥	٦٠٠
١٩٥٢/١٩٥١	٢٧٩	٢٧٢	٥٦	٦٠٠
١٩٥٣/١٩٥٢	٢٦٤	٣١٦	١٠٦	٥٣٠ [٩١]

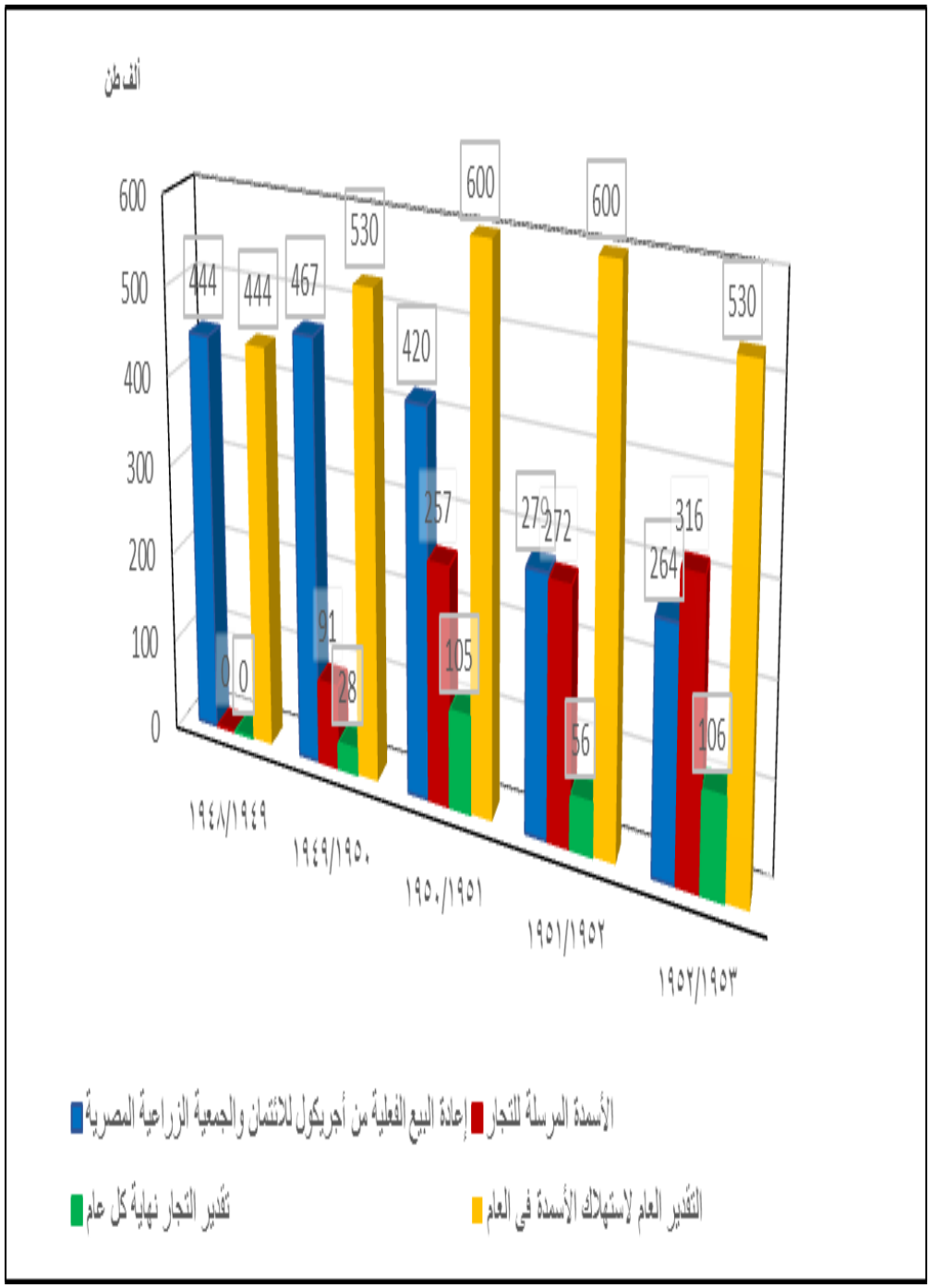
ألف طن
600
500
400
300
200
100
0
444
444
467
530
420
600
600
530
257
279
272
316
264
91
105
56
106
28
0
0
١٩٤٨/١٩٤٩
١٩٤٩/١٩٥٠
١٩٥٠/١٩٥١
١٩٥١/١٩٥٢
١٩٥٢/١٩٥٣
الأسمدة المرسلة للتجار
إعادة البيع الفعلية من أجريكول للائتمان والجمعية الزراعية المصرية
تقدير التجار نهاية كل عام
التقدير العام لاستهلاك الأسمدة في العام

بقراءة الأرقام الموجودة بالجدول والشكل البيانى، يُلاحظ أن معدل استهلاك الأسمدة فى عام ١٩٥٣/١٩٥٢م قد انخفض مقارنة بالعامين السابقين، نتيجة اَضطراب الأوضاع الاقتصادية فى مصر والناجمة عن انخفاض أسعار أسهم القطن المتراكمة وإلى قانون الإصلاح الزراعى الذى لعب دورًا مهمًا فى دفع ملاك الأراضى لخفض شرائهم من الأسمدة نتيجة لتقلص مساحة الأراضي التى كانت فى حوزتهم.

كما أكدت واشنطن أنه مع استكمال الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٤/١٩٥٥ إلى ١٩٥٨/ ١٩٥٩م) التى يترتب عليها استصلاح نحو خمسمائة ألف فدان، فإن عددًا ليس بالقليل منهم فى الصحراء والفيوم، وعليه سيحتاج كل فدان ما يقرب من ٥٠ كيلو جرام من الأسمدة، كذلك إذا تم تحويل الزراعة الحوضية إلى دائمة والتى تبلغ ٦٨٠ ألف فدان تقريبًا سيكون هذا الأمر فى حاجه إلى مزيد من الأسمدة، وعليه فإن الزيادة المحتملة خلال الخمس سنوات ستبلغ تقريبًا ٥٩٥,٠٠٠ ألف طنًا، وأضافت واشنطن أنه مع تطبيق الخطة الخمسية الثانية(١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٩٦٣/١٩٦٤م) والتى تهدف إلى استصلاح مائتى ألف فدان فى الدلتا، وكذلك فى الصعيد بعد استكمال كهرباء سد أسوان، سيصل معدل الاستهلاك المتوقع عام ١٩٦٤ إلى ما يقرب من ٦٦٥ ألف طن من الأسمدة [٩٢].

وعليه رفع جازيتو مذكرة لجيفرسون كافرى أكد فيها أنه لو قامت مصر بإنتاج السماد من أسوان وغيرها حسب الخطط المقترحة ستصبح بذلك مصدرًا لهذا المنتج، وبالتالى فإن الأسمدة التشيلية لن تجد لها سوقًا هناك [٩٣] .

وتأكيدًا لما سبق ذكر البعض أن صناعة نترات تشيلى منذ الحرب العالمية الأولى كانت تستطيع التغلب على أية صعوبات كانت تواجهها من منافسه أى منتج محلى فى أى مكان تتواجد به، وذلك بسبب السمات الخاصة التى تمتاز بها، وبالتالى استمر بيع النترات فى كل بلد تنتج الأسمدة فى هذا الجانب من دول الستار الحديدى مثل الولايات

المتحدة وألمانيا وهولندا وانجلترا وبلجيكا وفرنسا وأسبانيا وغيرهم، لكن هذا الأمر لن يتم فى مصر لأن إنتاج مليون طن من الأسمدة لن يسمح لتشيلى ببيع طن واحد من نتراتها فيها، وهو ما يُمثل ضربة قوية لها، الأمر الذى سيجبر المنتجين التشيليين على النظر صوب الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة فى تفعيل خططهم (٩٤).

رابعًا–الولايات المتحدة وعروض الشركات الدولية لإنشاء مصنع السماد:

فى إطار سعي الحكومة المصرية إلى إنشاء مصنع السماد بأسوان رفعت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقريرًا إلى وزارة الخارجية بواشنطن فى أواخر مايو ١٩٥٤م تخبرها فيه أن القاهرة قد فتحت الباب أمام عروض من شركات دولية لتنفيذ مشروع السماد وتخطيطه، وذلك على خلفية موافقة مجلس الوزراء المصرى على قرار مجلس الانتاج القومى الداعى لهذا الأمر، على أن تقتصر الدعوات على الشركات الدولية الكبرى المتخصصة فى هذا المجال، وأن يرفق مع الدعوات تفاصيل تتضمن القدرة الإنتاجية المطلوبة وتكاليف القوة الكهربائية والنقل، وألا تزيد مدة تقديم العروض عن أربعة أشهر (٩٥).

بلغ عدد الشركات التى تم توجيه الدعوة لها إحدى عشرة شركة لم تتمكن الصحف من معرفة هويتها، لكن السكرتير الثانى للسفارة الأمريكية بالقاهرة أورد أسماءها عبر رسالته التى وجهها للخارجية الأمريكية: إذ ضمت القائمة الشركات الآتية: (Bausch Aniline and Soda (Germany)،وكذلك Montecatini (Italy) ، وكذلك شركة كولمان بفرنسا Kuhlman (France)، وشركة سانت جوبان بفرنسا St.Gobin (France)، وشركة كيمكو الأمريكية(U.S.A) Chemico، والشركة الدولية الصناعية الكميائية المحدودة بالولايات المتحدة Chemical Industrial int., Ltd (U.S.A)، وكذلك Societe Belge dazote (Belgium)، وكذلك Amonia Casale (Switzerland)، وشركة الصناعات الكميائية الأمبراطورية بانجلترا Imperial Chemical Industries (England)، وشركة–Norsk Hydro

Elektrisk (Norway) [٩٦].

ومع تهافت العروض على الجانب المصرى صرح إبراهيم بيومى مدكور رئيس اللجنة المسئولة عن استلام عطاءات الشركات الأجنبية "بأن تهافت البيوت التجارية والمالية الكبرى على هذا المشروع لدليل قاطع على نجاحه"، وأن مشروعات مصر الاقتصادية تحظى بثقة عديد من رجال الأعمال [٩٧]،

وفى السياق ذاته صرح راشد البراوى، المتحدث الرسمي باسم المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، " بأن ما تم يدل بصورة لا يرقى إليها الريب على أن مصر تتمتع بتقدير العالم الخارجى ولدليل على اطمئنانهم على مستقبلها وإمكاناتها" [٩٨].

وقد دار الحديث حول بناء مصنع للسماد بالقرب من القطارة وهى قرية شمال أسوان حتى يتم الاستفادة من القوة الكهربائية من سد أسوان؛ حيث دارت التقديرات الأولية أن المشروع سيتكلف نحو ٢٢ مليون جنيه مصري، وستبلغ ما ينتجه حوالى ٣٧٠ ألف طن مترى فى العام من الأسمدة النتروجينية، فضلاً عن تكلفة السماد المنتج من المصنع المقترح ستكون ١٩ جنيهًا مصريًا مقارنة بتكلفة ٢٣ جنيها للطن من السماد المستورد دون إضافة الرسوم الجمركية [٩٩].

علاوة على أنه يُعد من المشروعات الكبرى الرئيسة فى خطط التطور الاقتصادى لمصر؛ لأنه سيعمل على الوفاء بكل احتياجاتها من الأسمدة دون نفقات عالية أو انفاق عملة صعبة، فضلاً عن أنه سيُتيح فُرص عمل جديدة، وسيعمل على استيعاب نسبة كبيرة من الطاقة الكهربائية من سد أسوان [١٠٠].

لم يكن الطريق أمام إنشاء هذا المصنع ممهدًا، بل تخلله بعض التحديات؛ منها: ما تمثل فى الشائعات التى دارت حول عدم جدوى هذا المصنع فى ظل وجود مصنع عبود باشا فى السويس فإنتاجهما لن يتم استيعابه فى ظل الرقعة الزراعية الحالية، وبالتالى سيمثل ذلك خطرًا كبيرًا على هذه الصناعة [١٠١].

علاوة على رفض شريحة صغيرة من كبار ملاك الأرض الزراعية والتى ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الاستعمارية وبخاصة بريطانيا التى كرست طوال فترة وجودها

بمصر نظام الملكية الفردية الخاصة بالأرض الزراعية بهدف تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد زراعى خالص، مهمته الأساسية إنتاج المواد الأولية وخاصة القطن تلبية لاحتياجات الصناعة الأوروبية [١٠٢].

بالإضافة إلى ما سبق مثلت الشروط التى وضعها البنك الدولى للإنشاء معوقًا آخر، وبخاصة فى السنوات الأولى من طرح هذا المشروع؛ حيث أكد البنك للمسئولين المصريين أنه لن ينظر فى أى طلب مصرى إلا بعد تجميع عدد من المستثمرين من القطاع الخاص، وهو الشرط الذى كان يُمثل عقبة كئود أمام الحكومة المصرية؛ كون أن عددًا من المستثمرين قد ربطوا تحركهم ودعمهم لإنشاء مصنع السماد بأسوان وغيره من المشروعات بتقديم البنك الدولى ما يُفيد موافقته على تقديم القروض لمصر[١٠٣].

على أية حال حصلت الحكومة المصرية على عدد من العروض من قبل عدة شركات بما فيها العرض الأمريكى، وذلك ردًا على سعيها لبناء مصنع للسماد بأسوان، ومنذ ذلك الوقت تطايرت الأخبار بأن مجلس الإنتاج القومي المصرى بالتشاور مع الخبير الهولندى(J.Van Akhen) قد توصل بالفعل إلى أسماء الشركات التى ستقوم بتنفيذ المشروع، لكن قرار الإعلان لم يتم الإفصاح عنه[١٠٤].

وفى إطار ذلك زار مصر ريتشارد أدامز (Richard Adams) المستشار الفنى التابع لخدمات البحث الزراعى بوزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد استمرت زيارته قرابة الأسبوعين؛ كانت مهمته الأساسية تحديد إذا ما كان مصنع سماد أسوان يجب أن ينتج نترات الأمونيوم أو اليوريا، وخلص إلى أن تصويته سيكون لإنتاج نترات الأمونيوم معللاً بأن مصر لم تتطور صناعيًا إلى حد تقديم نصيحة بإنتاج اليوريا، مضيفا أن نترات الأمونيوم يُمكن إنتاجها فى أسوان بمحتوى نيتروجين أعلى مما هو مخطط له ودون وجود أى خطر [١٠٥].

وفى منتصف عام ١٩٥٥م زار مصر أيضا هافينز (F.D.Havens) أحد

المسئولين ببنك الاستيراد والتصدير، وخلال زيارته طلب من السفارة الأمريكية بالقاهرة إمداده بعدد من البيانات الخاصة بصناعة الأسمدة فى مصر؛ وذلك للوقوف على أدق التفاصيل حول هذه الصناعة، كى يتم تقديم عرض بمقتضاه تمنح مصر واشنطن بناء مصنع السماد بأسوان، وعلى الفور لبَّتْ السفارة الأمريكية طلب هافنز [١٠٦]، وهو ما اتضح عبر ما يلي .

جدول يوضح واردات الأسمدة إلى مصر وأسعارها ١٩٥٣-١٩٥٥م

نوع السماد	١٩٥٣م		١٩٥٤م		١٩٥٥م	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه المصرى
نترات الصوديوم طبيعى	١٦٤,١٦٦	٣,٥٢١,٧٤٥	٩١,٢٥٢	١,٩٥٩,٤٩٥	٢٣,٣٥٠	٥٠٠,٨٥٢
نترات الصوديوم صناعى	١٠,٠١٣	١٨٨,٠٢٢	٦,٥٨١	١٢٢,٨٦١	–	—
نترات الأمونيوم	٦٨,٠١٩	١,٥١٩,٥٤٨	١٣٤,٥٠٧	٣,٠٠٤,٣٥٩	٥٦,٨٢٧	١,٢١٥,٠٩٢
نترات سلفات الأمونيوم	١٢,٦٥٩	٣٤١,٠٠١	١٦,١٩٦	٤١٩,٩٦٩	٢٠,٠٠٠	٥٠٨,٠٥٧

سلفات الأمونيوم	٢٩,٣٠٩	٥٨١,٨٥٠	٨٢,٣٨١	١,٧٤٨,٠٤٨	٤٤,٢٩٩	٩٣٤,٤٧١
نترات الكالسيوم	٢٤٠,٥٠١	٥,٢٧٨,٠٨١	١٨٩,٢٠٦	٣,٩٦٨,٠٤٠	٧٥,٥٣٣	١,٥٣١,٦٥٦
سوبر فوسفات الجير	١,٠٣٤	٩,٦٦٧	—	—	—	—
سماد البوتاس	٤٧٦	١٠,٥٧٨	٦٥٠	١١,٨٧٠	—	—
أسمدة أخرى	٤	٨١	٩٢	٢,٠٢٢	٥٠٧	١٠,٧٤٠
إجمالي	٥٢٦,١٨١	١١,٤٥٠,٥٧٣	٥٢٠,٨٦٥	١١,٢٣٦,٦٦٦	٢٢٠,٥١٦	٤,٧٠٠,٨٦٨ (١٠٧)

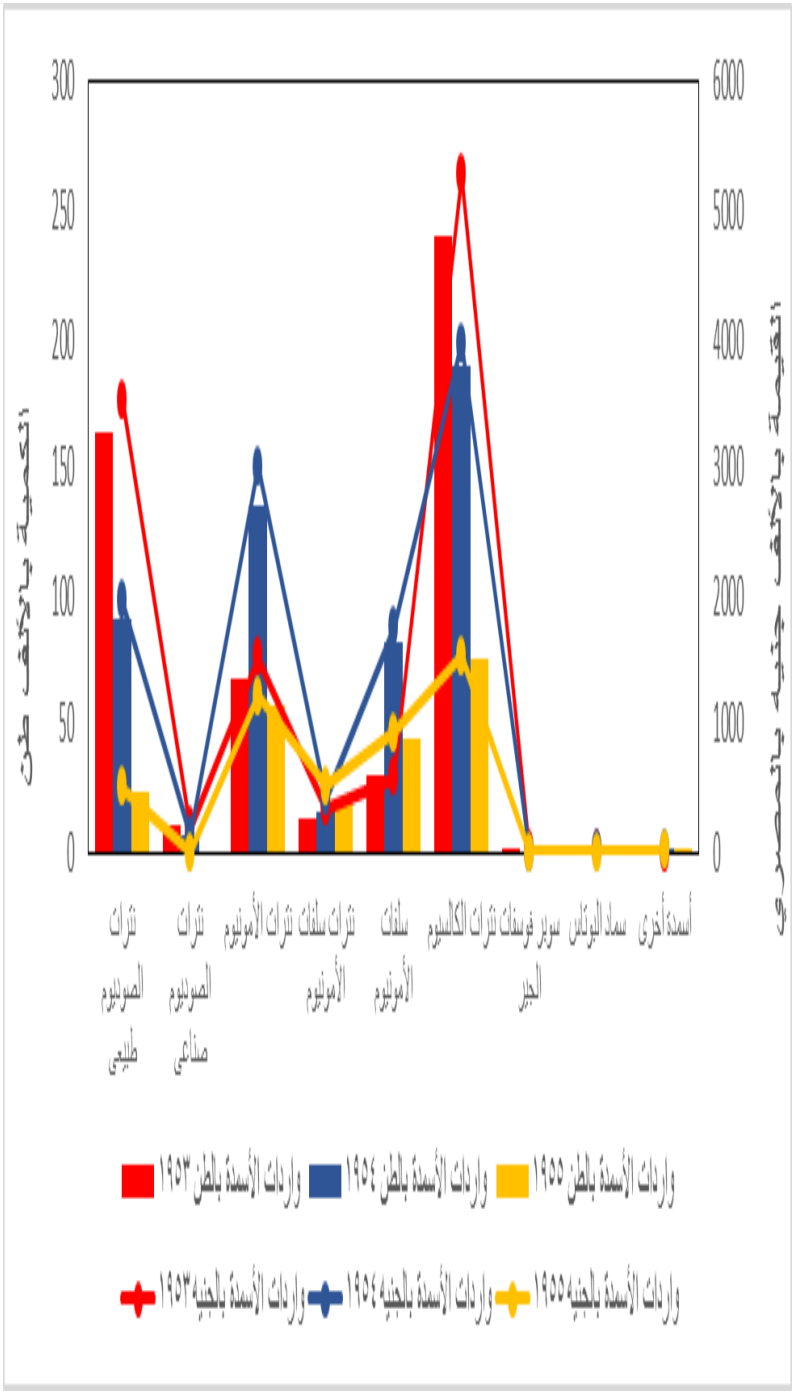
300
250
200
150
100
50
0
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
بالكمية بالكيلو طن
بالقيمة بالكيلو جنيه بالمصري
نترات الصوديوم طبيعي
نترات الصوديوم صناعي
نترات الأمونيوم
نترات سلفات الأمونيوم
سلفات الأمونيوم
نترات الكالسيوم
سوبر فوسفات الجير
سماد اليوريا
أسمدة أخرى
واردات الأسمدة بالطن ١٩٥٣
واردات الأسمدة بالطن ١٩٥٤
واردات الأسمدة بالطن ١٩٥٥
واردات الأسمدة بالجنيه ١٩٥٣
واردات الأسمدة بالجنيه ١٩٥٤
واردات الأسمدة بالجنيه ١٩٥٥

بالنظر إلى الأرقام الواردة بالجدول والشكل البياني يتضح أن أكثر أنواع الأسمدة التى كان يتم استيردها من الخارج عام ١٩٥٣م هى نترات الكالسيوم، ثم نترات الصوديوم، ثم نترات الأمونيوم، لكن هذا الترتيب قد طرأ عليه بعض التغيرات فى العام التالى، فمع محافظة نترات الكالسيوم على صدارة الأنواع فإن نترات الأمونيوم قد حلت فى المرتبة الثانية بدلاً من نترات الصوديوم، وهو ذاته الترتيب الذى استمر فى عام ١٩٥٥م أيضا، وعلى ما يبدو أن هذه الأنواع تبوأت مركز الصدارة مقارنة بغيرها من الأنواع الأخرى لعاملين رئيسين؛ الأول: وهو مدى فاعلية هذه الأنواع مع المحاصيل والزراعات المصرية، والثانى: يكمن فى عامل السعر حيث تميزت هذه الأنواع بانخفاض أسعارها مقارنة بالأنواع الأخرى، فى المقابل جاء سماد البوتاس فى قاع الترتيب من حيث الأنواع التى كانت تستوردها مصر.

كما يتضح أيضًا أن إجمالى عدد الأسمدة التى كانت تستوردها مصر وصلت أعلى كمية لها فى عام ١٩٥٣م حيث بلغت إجمالي ٥٢٦,١٨١ ألف طن ثم انخفضت فى العام التالى حتى وصلت أقصى انخاض لها فى عام ١٩٥٥م بمقدار ٢٢٠,٥١٦ ألف طن، وهو ما يعنى أن كميات الأسمدة قد وصلت إلى أقل من النصف عما كان موجودًا فى عام ١٩٥٣م، وربما يعود ذلك إلى ما كان يتم ضخه فى السوق المصرية من أسمدة عبر مصنع عبود باشا الذى تم إنشاؤه فى السويس .

وفى هذا السياق يجب الإشارة إلى أن ريتشارد أدامز كان على دراية كبيرة بهذه الأرقام وبما يدور فى السوق المصرية، لذا صرح بأن مصنع سماد أسوان يجب أن ينتج نترات الأمونيوم وأن تصويته سيكون لإنتاج نترات الأمونيوم لعديد من الاعتبارات؛ على رأسها الإقبال الشديد على هذا النوع من السماد .

وأثناء تلك التطورات تحرك الجانب الأمريكى جاهدًا للحصول على عقد بناء مصنع السماد فى أسوان؛ إذ اتصل كل من روبرت مكارتينى (Robert

McCartney) وماكلايند (W.A. MacCliand) من شركة الأخوة كلارك بالقنصل العام الأمريكى بالإسكندرية لإخباره أنهما يناقشان بعض المشكلات المالية مع البنوك المحلية فيما يتعلق ببناء مصنع السماد فى أسوان، وأكدا أنهما سيقومان بتقديم الرسومات والتفاصيل الخاصة بالمشروع، وأعلنا أنهما واثقان بأنهما سيحصلان على العقد خاصة فى ضوء حقيقة أنهما سيستطيعان الحصول على بنود عقد متحررة من خلال رجال البنوك الإيطاليين (١٠٨).

وبالتوازى مع ذلك قامت الحكومة المصرية بتأسيس شركة مصرية جديدة لتشغيل مصنع الأسمدة الجديد فى أسوان عرفت باسم (شركة المنتجات الكيميائية المصرية) لتشارك مع الشركتين السابقتين برأسمال ثمانية مليون جنيه مقسمة كالتالى؛ تدفع إدارة تمويل المدخرات والتأمين التابع للحكومة مبلغ ٣,١٠٠,٠٠٠ جنيه، ومجلس الإنتاج القومي التابع للحكومة مليونى جنيه، وبنك مصر بقيمة ستمائة ألف جنيه، وشركة مصر للتأمين ستمائة ألف جنيه، والبنك الزراعى بقيمة ستمائة ألف جنيه، والبنك الصناعى ستمائة ألف جنيه، وأخيرًا وزارة الأوقاف بمبلغ خمسمائة ألف جنيه (١٠٩).

وقد تم إعلان أسماء مندوبى الحكومة المصرية فى مجلس مدراء الشركة التى ستقوم بتشغيل المصنع الجديد بأسوان وهما: الكولونيل سمير حلمى، ودكتور محمد أحمد سليم، وكلاهما من أعضاء مجلس الإنتاج القومى (١١٠).

كما ذكر حسن إبراهيم وزير الدولة للإنتاج أن هناك أنصبة سيتم طرحها للمشاركة فى هذا المصنع حتى يحصل أصحاب الأسهم على أرباح عاجلة، خاصة وأن المصنع سيبدأ الإنتاج فى أقرب وقت ممكن، وأضاف أن المفاوضات لا تزال جارية حول بنود الدفع وشروطه مع الشركات المتنافسة على تنفيذ المشروع (١١١).

تابعت واشنطن هذه التطورات بدقة بالغة، وعلق مسئولوها فى القاهرة بأن الشركة التى تم إقامتها لإدارة مصنع السماد فى أسوان يكتنفها كثير من الغموض وتحديدًا

حول صلتها بالشركات الأجنبية التى تقدمت بعروضها بالفعل وأنه يجب التوصل إلى آلية لتحديد صلاحيات كل طرف (١١٢).

وحول مسألة مناقشة العروض المقدمة علقت السفارة الأمريكية بالقاهرة بأن الحكومة المصرية يحكمها عند المفاضلة بين المتنافسين مسألة التمويل، ومدى استعدادهم للمشاركة فى رأس المال، علاوة على الجانب الفني (١١٣).

فى ظل تلك التحركات والاهتمامات الأمريكية أعلن مجلس الإنتاج القومى أنه قد وافق على العرض المقدم من المجموعة الألمانية والفرنسية؛ والتى تضم شركات : (the Frederick Uhde, Badische Aniline and Schneider Germany) وشركة (Kuhlman (France، وذلك للقيام ببناء مصنع السماد المقرر إقامته فى أسوان، وبرر اختياره لعرض المجموعة الألمانية الفرنسية بأنه يشمل المعدادت الضرورية والآلات الخاصة بالبناء بإجمالى ١٢,٢٧٧,٠٠ جنيهاً، فى حين أن إجمالى تكلفة المشروع كله شاملة البناء والنقل والتأمينات كانت تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٢ مليون جنيه مصري (١١٤).

وفى الأول من مارس عام ١٩٥٦م قامت الحكومة المصرية بتوقيع عقد رسمى مع مجموعة الشركات الألمانية والفرنسية للبدء فى بناء مصنع السماد بأسوان(١١٥). وعليه صرح البعض أن ما تم خطوة على الطريق الصحيح لأن الأسمدة أصبحت لا تقل أهمية عن مياه النيل فى زيادة انتاج الأراضى الزراعية وتوسيع مساحتها (١١٦).

وفى هذا السياق ثمة سؤال مهم؛ ألا وهو: لماذا غضت مصر الطرف عن العرض الأمريكى ؟ علمًا بأن واشنطن رحبت بفكرة المشروع منذ طرحها وسعت إلى دعمها عبر إزالة مخاوف الجانب التشيلى، وقدمت عرضها وسعت إلى تعضيده عبر عديد من الزيارات مع المسئولين المصريين .

الجدير بالذكر أنه رغم تبرير الجانب المصرى سبب اختياره للعرض الألمانى

والفرنسى إلا أنه كانت هناك أسباب أُخرى وراء عدم قبول العرض الأمريكى تحديدًا؛ ومنها: أن العلاقات المصرية الأمريكية قد شهدت تراجعًا جليًا بسبب عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية ورفض مصر الانضمام إلى المشاريع الغربية وبخاصة حلف بغداد، وإعادة واشنطن النظر فى تمويل مشروع السد العالى(١١٧)، وتأجيل منح القمح لمصر واستبعاد المعونة الاقتصادية البالغة أربعين مليون دولار وضرب الاقتصاد المصرى من خلال طرح كميات كبيرة من القطن الأمريكى بأرخص الأسعار مما يصعب من تسويق مصر لسلعتها الرئيسة (١١٨).

مما سبق يتضح أن واشنطن بذلت جهودًا حثيثة للحصول على امتياز إنشاء مصنع السماد بأسوان عبر شركاتها المختصة، وكاد ذلك أن يتم قبل نهاية عام ١٩٥٤م؛ نظرًا للمساعدات الاقتصادية السخية التى كانت تقدمها الحكومة الأمريكية إلى مصر، لكن التحول الذى شهدته السياسة الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٥٥م دفع القاهرة إلى اتخاذ إجراءات مناوئة للغرب فى المنطقة؛ وعلى رأسها الاعتراف بالصين الشعبية وعقد صفقة الأسلحة التشيكية، الأمر الذى جعل واشنطن تتخذ إجرءات أكثر صرامة تجاه مصر، مما دفع حكومة القاهرة إلى تفضيل العروض الألمانية والفرنسية على نظيرتها الأمريكية ، ناهيك عن العلاقات الجيدة التى كانت تربط القاهرة وعواصم تلك الدول وبخاصة بون، وذلك نظرًا إلى الاستثمارات الكبيرة لهذه الدول فى مصر .

خامسًا– الولايات المتحدة ومصنع السماد بين منح العطاءات والإنتاج :

فى الفترة التى تلت العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م قامت مصر بتمصير الملكيات الأجنبية بها، وبخاصة البريطانية والفرنسية، ويشير البعض إلى أن الجانب المصرى قام بتمصير حوالى ٥٠٠ شركة وبنك فرنسى؛ ومنها: الشركة الفرنسية التى تم منحها عطاء إنشاء مصنع السماد بأسوان (١١٩).

فى المقابل شهدت العلاقات المصرية الأمريكية انفراجة، وتحديدًا فى النصف

الثانى من عام ١٩٥٧م، عندما أصدرت مصر تعليمات إلى صحفها ومحطات الإذاعة بوقف حملات الهجوم على الولايات المتحدة، بل وحثتهم على الإشادة بالقرار الأمريكى باستئناف المعونات الاقتصادية لمصر، كما أشار عبد الناصر فى مقابلة له مع السفير الأمريكى بالقاهرة إلى ضرورة طي صفحة الماضي، وعليه توصل الجانبان إلى أن يُخفف عبد الناصر من حدة التوتر فى المنطقة، مقابل أن تعمل واشنطن على تقليل ما يواجه من صعوبات (١٢٠).

تزامن مع هذه التطورات، وتحديدًا فى عام ١٩٥٧م بداية العمل فى إنشاء مصنع السماد فى أسوان (١٢١)، وهو ما يعني أن مصر كانت فى حاجة ماسة إلى الحصول على ممولين جُدد بخلاف فرنسا لاستكمال بناء هذا المصنع.

وفى ضوء ما سبق يُثار تساؤل؛ وهو: هل سعت واشنطن بعد هذا التحسن وتجميد الاستثمارات الفرنسية فى مصر إلى الدخول على الخط مرة أخرى للمساهمة فى إنشاء مصنع السماد بأسوان؟

لا ريب أن واشنطن أبدت استعدادها الكامل حول المساهمة فى إنشاء مصنع السماد بأسوان، وفى هذا السياق أجرى مسئولوها عديدًا من التحركات، لكن فى ظل هذه المحاولات الأمريكية عرضت ألمانيا الغربية، عبر شركة "هوختيف" وشركات أُخرى، أن تقوم باستكمال العمل الذى بدأته الشركات الفرنسية، وعلى رأسها مصنع السماد بأسوان، وكما تم فى السابق قبلت مصر العرض الألماني (١٢٢).

وفى هذا السياق تُشير عديد من المعطيات حول أن واشنطن لم تبد أي تذمر حول اختيار القاهرة لبون للمساهمة فى إنشاء مصنع السماد ومشروعات التنمية الأخرى بعد خروج فرنسا(١٢٣)؛ كون أن ألمانيا الغربية إحدى دول المعسكر الغربى، ووجودها يعمل على سد الفراغ الذى نشأ عن تقلص النفوذ الغربى فى مصر بعد أزمة السويس، ومن ثم الحفاظ على المصالح الغربية هناك، علاوة على أنه ربما كان

الجانب الاقتصادى فى سياسة ألمانيا الغربية تجاه القاهرة آنذاك هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها ضمان عدم اعتراف الدول العربية وعلى رأسها مصر بحكومة ألمانيا الشرقية (١٢٤).

وفى عام ١٩٥٩م تعاقدت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة مع مجموعة الشركات الألمانية على إنشاء وحدة انتاجية رابعة بمصنع السماد (١٢٥).

الجدير بالذكر أن دور ألمانيا الغربية كان أكثر وضوحًا فى الاقتصاد المصرى؛ حيث قامت شركة دورتموند بالعمل على إنشاء أكبر مجمع كيمائي فى مصر لإنتاج الأسمدة الكيماوية فى أسوان بقدرة تبلغ ٤٠٠: ٦٠٠ ألف طن سنويًا، كما قامت شركة ديماج بتركيب محطة سد أسوان بقدرة ٣٠٠ ألف كيلو وات فى العام، وكانت مخصصة فى بادئ الأمر لتزويد مصنع السماد فى أسوان (١٢٦).

وقد أسهم التوسع الألمانى الغربى فى إنشاء المصانع بمصر فى تدعيم موقف ألمانيا الغربية بالنسبة للأسواق المصرية وزيادة فاعلية هذه المساعدات إذا ما قورنت بمساعدات الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٧).

وبالرغم مما سبق فإن واشنطن ظلت تتابع عن كثب تطورات الأوضاع الصناعية فى مصر؛ فذكر مسئولوها أن إنتاج مصر الصناعي تضاعف فى نهاية عام ١٩٥٩م عما كان عليه وقت اندلاع ثورة يوليو، وأن القاهرة امتلكت عديدًا من المصانع التى تضاهي نظيرتها فى الغرب، وأنها بإصرارها على إقامة الصناعات الكيميائية، ومنها صناعة الأسمدة، تحاول التنويع فى صناعتها وخدمة قطاعها الزراعى (١٢٨).

وعلى أية حال بدأ تشغيل مصنع السماد بأسوان عام ١٩٦٠م بأربعة خطوط؛ كل خط بطاقة إنتاجية قدرها ٤٠٠ طن يوميًا، وقد أدى هذا الإنتاج إلى انخفاض أسعار الأسمدة بحوالى ١٨ بالمائة، ثم قامت الشركة بزيادة نسبة الأزوت إلى ٣١ بالمائة، مما أدى إلى انخفاض جديد فى سعر السماد (١٢٩)، وحول هذا الأمر يذكر مابرو أن سعر

الطن على سبيل المثال، هبط فى أوائل الستينيات من القرن الماضى إلى ١٧ جنيها بعدما وصل فى الخمسينيات من القرن نفسه إلى ٢٨ جنيهًا (١٣٠).

ومثلما أسهم إنتاج مصنع أسوان فى انخفاض أسعار السماد ساعد أيضا فى زيادة خصوبة التربة خاصة بعدما أُنهكت نتيجة تعدد المحاصيل التى انتشرت بصورة كبيرة مع التوسع فى الري الدائم، ففى الوقت الذى كانت تروى فيه الأرض بالحياض كان يزرع بها محصول واحد فقط وتظل بقية العام فى راحة، علاوة على أنها كانت تستمد غناها من الطمي الذى يحمله الفيضان، لكن مع اختفاء هذا النوع من الري أصبح لزامًا تعميم الاستخدام المكثف للأسمدة لتعويض خسارة ترسيبات الفيضان، وهو ما أصبح متاحًا وممكنًا نتيجة التوسع الكبير فى الإنتاج المحلي للأسمدة الكيماوية (١٣١).

بالإضافة إلى ما سبق، هدفت مصر من خلال إنشاء مصنع السماد بأسوان إلى جعل البلاد مستقلة اقتصاديًا وغير معرضة لتقلبات المنتجين الأجانب، وتوفير مبالغ مالية كبيرة كانت ترهق الميزان التجارى المصرى، فضلاً عن استيعاب ما يقرب من ١٥٠٠ عامل، مما يُمثل رواجًا وانتعاشًا بين أفراد الطبقة العاملة، كما أشار عدد من المتخصصين إلى أن منتجات هذه المصنع يمكن توظيفها للحصول على بعض المواد الحربية أثناء مراحل الإنتاج الكيميائي للأسمدة (١٣٢).

الخاتمة

- تَّم طرح فكرة إنشاء مصنع السماد بأسوان فى أواخر العهد الملكي، وقد استمر الاهتمام بها فى ظل نظام ثورة يوليو التى وضعتها فى صدر أولوياتها .
- عدَّ نظام ثورة يوليو مصنع السماد بمثابة أحد أضلاع مثلث المشروعات الضخمة التى سعى إلى تنفيذها مع مشروع السد العالي ومصانع الحديد والصلب.
- هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من إقامة مصنع السماد بأسوان إلى تحقيق عديد من المصالح الخاصة بها، سواء داخل القاهرة أو فى واشنطن ذاتها، مرتكزة على

علاقاتها الجيدة بالقائمين على الحكم فى مصر آنذاك.

– سعت واشنطن عبر دعمها لإنشاء مصنع أسوان إلى النهوض بأوضاع الريف المصرى اقتصاديًا، وتقليل البطالة حتى لا يكون أرضا خصبة تنشط فيها المدَ الشيوعي .

– بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا كبيرة فى سبيل إنشاء مصنع أسوان بداية منذ أن كان مجرد فكرة مطروحة، مرورًا بتقديم الدعم المالى وتذليل المعوقات التى واجهته، وبخاصة فيما يتعلق باحتجاج تشيلى، وصولاً إلى تقديم شركاتها لعديد من العروض للظفر بإقامة هذا المصنع .

– استخدمت واشنطن أثناء فترة إنشاء المصنع ركيزتين أساسيتين لدحض أى تخوف من عدم استيعاب إنتاجه؛ تمثلت الأولى فى التوسع الرأسى عبر زيادة كميات الأسمدة فى المساحات المزروعة بالفعل عبر ما عُرف بالاستخدام الأمثل للأسمدة، والأخرى فى التوسع الأفقي عبر استصلاح أراضٍ جديدة، ومن ثم استيعاب كميات أكبر من السماد.

– رغم ما شاب العلاقات المصرية الأمريكية من توتر فى بعض فترات الدراسة، فإن واشنطن كانت حريصة على استغلال أية فرصة للظفر بهذا المشروع بهدف تحقيق مآربها .

– ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين دعمها لإقامة مصنع السماد فى أسوان وبين قيام مصر بمنحها إجراء مسح هندسي للسد العالي، وإطلاق يدها للعمل على تنمية الموارد المائية فى وادى النيل.

– اصطدمت التطلعات الأمريكية فى الظفر بإنشاء مصنع السماد بأسوان بالنفوذ الاقتصادى لألمانيا الغربية داخل القطر المصري .

– أسهم إنشاء مصنع السماد بأسوان فى سد احتياجات مصر من هذا المنتج، مما أسفر عن انخفاض الكميات التى كانت تستوردها، وبالتالى توفير العملة الصعبة.

الهوامش

[١] – المقتطف : المجلد ٢٠، ج٦، يونيو ١٨٩٦م، صـ صـ ٤٦٩–٤٧٠.

[٢] – نفسه، صـ ٤٧٧.

[٣] – المقتطف : المجلد ٢٧، ج٢، فبراير ١٩٠٢م، صـ صـ ١٧٦–١٧٨.

[٤] – المقتطف : المجلد ٧٤، ج٢، فبراير ١٩٢٩م، صـ صـ ٢١٩–٢٢٠.

[٥] – المقتطف : المجلد ٥٦، ج٤، أبريل ١٩٢٠م، صـ ٣٦٥.

[٦] – عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦– ١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢م، صـ ١٢٨؛ نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢إلى سنة ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، صـ ٢٠٧

[٧] – تم تأسيس بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١م برأسمال مليون جنيه أسهمت فيه الحكومة المصرية بنصف المبلغ، والنصف الآخر جاء بمساهمات من البنوك الأخرى العاملة فى مصر وعدد من الشركات بهدف حماية الفلاح المصرى والملكيات الزراعية من جشع البنوك الأجنبية، راجع/ عبد الرحمن محمد البكرى: التسليف الزراعى فى مصر ودوره فى خدمة أعمال الزراعة وصغار الزراع ١٨٨٠–١٩٧٦م، مجلة كلية الآداب– جامعة المنصورة، العدد ٦٩، أغسطس ٢٠٢١م، صـ صـ ٢٣٧–٢٤١

[٨] – أحمد الغريب: عبود باشا أسطورة الاقتصاد المصرى، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٧م، صـ ٨٢.

[٩] – قامت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر على أساس تمثيل قنصلى، وذلك فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٢ و١٩٢٢م، ثم تطورت إلى درجة مفوضية منذ عام ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٤٦م. راجع/ عبد الرؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩–١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م، صـ ٣٢.

[10] - The US Department Of State, Telegram No.346, Confidential, From Gordon P.Merriam , Legation of the United States of America , Cairo, to The Secretary of state ,Washington, Project for the Manufacture of Artificial Fertilizers Utilizing power produced at the Aswan Dam, September 5, 1935.

[11] - U.S. D. S, Telegram No.545, Confidential, From Bert Fish, Legation of the United States of America, Cairo, to The Secretary of state ,Washington, Aswan Dam Power Fertilizers Scheme , March 3, 1936.

[12] - U.S. D. S, Telegram No.346, Confidential, From Gordon P.Merriam, Legation of the United States of America , Cairo, to The Secretary of state ,Washington, Project for the Manufacture of Artificial Fertilizers Utilizing power produced at the Aswan Dam, September 5, 1935.

[١٣]– وزارة التجارة والصناعة: صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير– فبراير– مارس ١٩٤٨م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م، صـ ٧٤.

[١٤] - وزارة التجارة والصناعة: صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير– فبراير– مارس ١٩٤٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٩م، صـ ٤٣.

[١٥] – أحمد الغريب: المرجع السابق، صـ ٨٤.

[١٦] – عادل محمود النجار: أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى ١٩٢٩–١٩٦٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٨، صـ صـ١٩٠ –١٩١.

[١٧] – نفسه، صـ ١١٢.

[١٨] – نفسه، صـ١١٤.

[١٩] – عبد السلام عبد الحليم عامر: المرجع السابق، صـ صـ ١١٩–١٢٠.

[٢٠] – طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥–١٩٥٣م، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، صـ ٢٦٤.

[٢١] – تأسس هذا البنك فى عام ١٩٣٤م، وتمثلت مهامه الأساسية فى تشجيع الصادرات الأمريكية عبر تقديم القروض بالدولار أو ضمان القروض التى تقدمها المؤسسات الأخرى، ويحصل على مخصصاته من الخزانة الأمريكية مباشرة، وتتميز قروضه بأنها متوسطة الأجل، ويتقاضى البنك عنها فائدة تصل إلى خمسة بالمائة فى العام، وقد توقف عمل البنك فى عام ١٩٦٢م، راجع: مرفت صبحى: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ١٩٥٨م–١٩٦١م وأثرها على الاقتصاد المصري، مجلة المؤرخ المصرى، كلية الآداب– جامعة القاهرة، العدد ٥٤، يناير ٢٠١٩م، صـ ٢٤٥.

[22]– U.S. D. S, Incoming Telegram, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state, Washington, May 23, 1947.

[23]– U.S. D. S, Incoming Telegram, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state, Washington, No. 655. June 5, 1947.

[24]–Ibid.

[25]– Ibid.

[٢٦] – طارق البشرى: المرجع السابق، صـ صـ ٢٦٥–٢٦٦.

[٢٧] – الأهرام: العدد ٢٢٣٤١، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧، صـ٦.

[28] – U.S. D. S, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state, Washington, No.5332, Jul 23, 1947.

[29]– Ibid.

[30] – U.S. D. S, Confidential, Memorandum to Mr. Martin, Conversation with Raymond Mikesell Regarding Egyptian Fertilizer Project, June 6, 1947.

[31] – Ibid.

[32]– U.S. D. S, Confidential, Memorandum From Mr.Longstreet, to Mr. Stenger, Request for additional Eximbank Funds for Egyptian Fertilizer Plant, Eximbank Credit, April 27, 1948.

[33]– Ibid.

[٣٤] – رءوف عباس: التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية، مجلد ٢٧، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة، ١٩٨١م، صـ صـ ٣١٨-٣٢٣.

[٣٥] – الأهرام: العدد ٢٢٤٦٠، بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٨م، ص٣.

[٣٦] – نفسه.

[٣٧] – نفسه.

[٣٨] – نفسه.

[٣٩] – تنقسم الأسمدة إلى قسمين؛ أسمدة عضوية، وهى التى أصلها بقايا نباتية أو حيوانية مثل السماد البلدى، والذى يتم استخدامه قبل عملية الزراعة لأنه بطئ فى عملية التحليل، ويتميز هذا النوع بأنه أسهل فى التحضير وأرخص فى التكلفة، أما النوع الآخر فهو الأسمدة الكيميائية وبدورها تنقسم إلى: أسمدة أزوتية وهى التى تحتوى على عنصر الأزوت، وأسمدة فوسفاتية وتحتوى على عنصر الفوسفات، وأسمدة بوتاسية وهى التى تحتوى على عنصر البوتاسيوم. راجع/ الأهرام الاقتصادى: العدد العشرون، أغسطس ١٩٥٢م، ص صـ ٢٧-٢٨.

[٤٠] – الأهرام: العدد ٢٢٤٦٠، بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٨م، ص٣.

[٤١] – الأهرام: العدد ٢٣٩٤٢، بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٢م، صـ ٥.

[٤٢] – روبرت مابرو وسمير رضوان: التصنيع فى مصر ١٩٣٩–١٩٧٣م السياسة والأداء، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م، صـ ١٢٨.

[٤٣] – الأهرام: العدد ٢٢٥٠٢، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٨م.

[٤٤] - وزارة التجارة والصناعة: صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير– فبراير– مارس ١٩٤٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٩م، صـ ٥٨.

[٤٥] – نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، صـ صـ ١٠٢–١٠٣.

[٤٦] – الأهرام الاقتصادى: العدد الثالث، فبراير ١٩٥١م، صـ ٢.

[٤٧] – الأهرام: العدد ٢٣٠١٥، بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٩، صـ ٩.

[٤٨] – عادل محمود النجار: المرجع السابق، صـ ٢٣٩.

[٤٩] – أحمد الشربينى: الاقتصاد المصرى بين التبعيه والاستقلال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، صـ ١٢٥.

[٥٠] – نفسه، صـ ١٢٦.

[51] - U.S. D. S, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum of Conversation, Mr. Guillermo Gazitua,Mr .Robert M.Carr, the Effect of the Establishment of a Fertilizer Industry in Egypt on the Chilean Fertilizer trade,No.1660, January13, 1954.

[52] - U.S.D.S, Memorandum, Submitted to the Embassy by the Chilean Legation, Production and Consumption of Fertilizers in Egypt, No. 1761, January 21, 1954.

[53]- The New York Times, Sep 7, 1953.

[٥٤] – محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢–١٩٥٦م، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٨، صـ ١٠٥.

[٥٥] – أحمد الشربينى: المرجع السابق، صـ صـ ١٣٨–١٣٩؛ نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، صـ ١٠٥.

[٥٦] – عادل محمود النجار: المرجع السابق، صـ صـ ٢٤٦–٢٤٧.

[٥٧] – محمد حسنين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مطابع الأهرام، القاهرة ، ١٩٨٦م، صـ ١٨٧.

[58] – U.S. D. S, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum From Cairo to the Department of State, Washington, Chemical Fertilizers, No 901, October 6, 1953.

[59] – Ibid

[60] – Ibid.

[61] – Ibid.

[62] – U.S. D. S, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum From Cairo to the Department of State, Washington, Interst of cities Service Oil Co.in Fertilizer Plant in Egypt, June 9, 1955.

[٦٣] – محمد جابر الزهيرى: ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢– ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ٢٠١٩م، صـ ٤١.

[٦٤] – محمد عبد الوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢– ١٩٥٨م، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م صـ٢٤.

[٦٥] – محمد جابر الزهيرى: المرجع السابق، صـ صـ ٦١–٦٢.

[٦٦] – ايغور بيلياييف و أفغينى بريماكوف: مصر في عهد عبد الناصر، ترجمة: عبد الرحمن الخميسى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥م، صـ ١٠.

[٦٧] – الأهرام: العدد ٢٢٥٠٣، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٨م، صـ ٥.

[68] – Foreign Relations of the united States 1952-1954, Volume IX, NO. 1269, from The ambassador in Egypt (Caffery) to the department of State, Discussions by IBRD Representative, Mr.Dorsey Stevens, With Egyptian Officials Regarding the High aswan Dam and the Proposed Fertilizer Plant, Cairo, January 9, 1954, P. 2193.

[69] – Ibid, P. 2194.

[٧٠] – ف. أ. لوتسكيفتش: عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢-١٩٧١: ترجمة سلوى أبو سعدة و واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠م، صـ صـ ٩٩-١٠٠.

[71]– U.S. D. S, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum of Conversation, Mr. Guillermo Gazitua,Mr .Robert M.Carr, the Effect of the Establishment of a Fertilizer Industry in Egypt on the Chilean Fertilizer trade,No.1660, January13,1954.

[72]– Ibid.

[٧٣] – الأهرام الاقتصادى : العدد ٢٠، أغسطس ١٩٥٢م، صـ ٩.

[٧٤] – نفسه.

[75]– U.S. D. S, Memorandum of Conversation, Mr. Guillermo Gazitua, Mr .Robert M.Carr, the Effect of the Establishment of a Fertilizer Industry in Egypt on the Chilean Fertilizer trade, No.1660, January13, 1954.

[76]– Ibid.

[77] – U.S. D. S, From Embassy ,Cairo, to The Department of state ,Washington, Chilean Protest Against The proposed Aswan Fertilizer Plant,No.1660, January 15, 1954.

[78] – U.S. D. S, Memorandum of Conversation, Mr. Guillermo Gazitua, Mr .Robert M.Carr, the Effect of the Establishment of a Fertilizer Industry in Egypt on the Chilean Fertilizer trade, No.1660, January13, 1954.

[79] –U.S. D. S, Memorandum,from Lawrence Bass to Robert M.Carr, Discussion with mr. Guillermo Gazitua of the Chilean Nitrate Company, No.1660, January15, 1954.

[80] – Ibid.

[81]– Ibid.

[82]– Ibid.

[83] - Ibid.

[٨٤] – بنت تشيلى تخوفها الشديد من ألمانيا فى منافستها بالسوق المصرية على التطور السريع الذى شهدته القاهرة وبون على الصعيد الاقتصادى؛ حيث ارتفعت الواردات المصرية من ألمانيا الغربية من لا شيء تقريبًا في عام ١٩٤٩ إلى ٣٨ مليون دولار فى عام ١٩٥٤م. راجع/ The New York times, Jan 4, 1955, P.52.

[85]– U.S. D. S, Memorandum,from Lawrence Bass to Robert M.Carr, Discussion with mr. Guillermo Gazitua of the Chilean Nitrate Company, No.1660, January15, 1954؛ U. D. S, Memorandum No. 337, from Cairo to The Department of state, Washington, Egypt Production Import and Consumption of Chemical Fertilizers, September 23, 1955.

[86] – U.S. D. S, Memorandum, Submitted to the Embassy By the Chilean Legation, Production and Consumption of Fertilizers in Egypt, No. 1761, January 21, 1954.

[٨٧] – الأهرام الاقتصادى: العدد ٣٨، يوليو ١٩٥٤م، صـ ٣١.

[88] – U.S. D. S, Memorandum, Submitted to the Embassy By the Chilean Legation, Production and Consumption of Fertilizers in Egypt, No. 1761, January 21, 1954.

[89] - Ibid.

[90]– Ibid.

[91] – Ibid.

[92]– Ibid.

[93]- U.S. D. S, Confidential , From Embassy ,Cairo, to The Department of state, Washington, Chilean Legation Submits Memorandum on the Plan of Egypt to Produce Fertilizers, No. 1761, January 26, 1954.

[94]- U.S. D. S, Memorandum, Submitted to the Embassy By the Chilean Legation, Production and Consumption of Fertilizers in Egypt, No. 1761, January 21, 1954 .

[95]- U.S. D. S, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 2748, Invitations to International Companies To Submit Proposals For Egyption Fertilizer Plant, May 22, 1954.

[96]- U.S. D. S, Memorandum, From Embassy, Cairo, Egypt to the Department of State, Washington, No. 2748, Companies Invited By

Egyption Government to Submit Proposals for Fertilizer Plant, June 7, 1954.

[٩٧] – الأهرام: العدد ٢٤٧٩٨، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٤م، ص ٦.

[٩٨] – نفسه.

[99]– U.S. D. S, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 2748, Invitations to International Companies To Submit Proposals For Egyption Fertilizer Plant, May 22, 1954.

[100]– Ibid.

[١٠١] – الأهرام الاقتصادى : العدد ٣٨، يوليو ١٩٥٤م، صـ ٣٨.

[١٠٢] – محمد جابر الزهيرى: المرجع السابق، صـ ٢٤

[103] - F. R.U.S, 1952-1954, Volume IX, NO. 1269, from The ambassador in Egypt (Caffery) to the department of State, Discussions by IBRD Representative, Mr.Dorsey Stevens, With Egyptian Officials Regarding the High aswan Dam and the Proposed Fertilizer Plant, Cairo, January 9, 1954, P. 2196.

[104] - U.S. D. S, Memorandum,From American Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Status of Proposed New Egyption Fertilizer Plant, February 7, 1956.

[105] - U.S. D. S, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 787, Views of IBRD Adviser on Aswan Fertilizer Plant, October 26, 1954.

[106] -U.S .D.S, Memorandum No. 337, from Cairo to The Department of state, Washington, Egypt Production Import and Consumption of Chemical Fertilizers, September 23, 1955.

[107] -Ibid.

[108] -U.S. D. S, Memorandum From Amcongen, Alexandria, Egypt to the Department of State, Washington, No. 59, American Firm Expects Obtain Contract for Construction of Fertilizer Plant In Egypt, November 15, 1954.

[109] – Ibid.

[110]– U. S. D. S, Memorandum, From Embassy, Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Egyptian Government Announces Award Of Fertilizer Plant Project Contract To German – French Group, 10 February, 1956.

[111] – U.S. D. S, Memorandum, From American Embassy, Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Status of Proposed New Egyption Fertilizer Plant, February 7, 1956.

[112] –Ibid.

[113] – Ibid.

[114]– U.S. D. S, Memorandum, From Embassy, Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Egyptian Government Announces Award Of Fertilizer Plant Project Contract To German – French Group, 10 February, 1956.

[115]– U.S. D. S, Memorandum, From Embassy, Cairo to the Department of State, Washington, No. 864, Egyptian Fertilizer Project Contract Signed, 2 March, 1956.

[116] –The New York Times, Feb 29, 1956.

[١١٧] – عبد الرؤوف أحمد عمرو: المرجع السابق، صـ ٢٥٥.

[١١٨] – محمد عبد الوهاب: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ، صـ صـ ٤٥-٤٦.

[١١٩] – ف. أ. لوتسكيفتش:المرجع السابق ، صـ ٢١.

[١٢٠]– محمد عبد الوهاب: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد، صـ صـ ١٢١– ١٢٢.

[١٢١] - سحر حسن أحمد: الصناعات الثقيلة فى مصر ١٩٥٤-١٩٧٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م، صـ ١٦٣.

[١٢٢] – ف. أ. لوتسكيفتش:المرجع السابق ،صـ ١٠٥.

[123] –The New York Times, Mar 7, 1957.

[١٢٤] – وجيه عبد الصادق عتيق: السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢-١٩٦٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠م، صـ صـ ١٩٢-١٩٣.

[١٢٥] – سحر حسن أحمد : المرجع السابق، صـ ١٦٤.

[١٢٦] – ايغور بيليايف و افغينى بريماكوف: المرجع السابق، صـ ٨٦.

[١٢٧] – ف. أ. لوتسكيفتش:المرجع السابق، صـ١٠٧.

[١٢٨] – مرفت صبحى: المرجع السابق، صـ صـ ٢٣٢-٢٣٤.

[١٢٩] – الأهرام: العدد ٣١٧٠٦ ، بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٧٣م، صـ ٣

[١٣٠] – روبرت مابرو وسمير رضوان: المرجع السابق، صـ ٣٠٣.

[١٣١] – نجلاء أبو عز الدين: ناصر العرب، ترجمة: فريد أبو عز الدين، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٨، صـ ٥١.

[١٣٢] – الأهرام: العدد ٢٦٢٩٤، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٨م، صـ ٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

– وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

The US Department of state Confidential Central Files, Egypt

-The US Department Of State, Telegram No.346, Confidential, From Gordon P.Merriam , Legation of the United States of America, Cairo, to The Secretary of state ,Washington, Project for the Manufacture of Artificial Fertilizers Utilizing power produced at the Aswan Dam, September 5, 1935.

-The US Department Of State, Telegram No.545, Confidential, From Bert Fish, Legation of the United States of America, Cairo, to The Secretary of state ,Washington, Aswan Dam Power Fertilizers Scheme, March 3, 1936.

- The US Department Of State,Incoming Telegram, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state ,Washington, May 23, 1947.

- The US Department Of State,Incoming Telegram, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state ,Washington, No. 655. June 5, 1947.

The US Department Of State, Confidential, Memorandum to mr. Martin, Conversation with Raymond Mikesell Regarding Egyptian Fertilizer Project, June 6, 1947.

- The US Department Of State, Confidential, From the American Embassy in Cairo, to The Department of state ,Washington, No.5332, Jul 23, 1947.

- The US Department Of State, Confidential, Memorandum From Mr.Longstreet, to Mr. Stenger, Request for additional Eximbank Funds for Egyptian Fertilizer Plant, Eximbank Credit, April 27, 1948.

-The US Department Of State, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum From Cairo to the Department of State, Washington, Chemical Fertilizers, No 901, October 6, 1953.

- The US Department Of State, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum of Conversation, Mr. Guillermo Gazitua,Mr .Robert M.Carr, the Effect of the Establishment of a Fertilizer Industry in Egypt on the Chilean Fertilizer trade,No.1660, January13,1954.

- The US Department Of State, From Embassy ,Cairo, to The Department of state ,Washington, Chilean Protest Against The proposed Aswan Fertilizer Plant,No.1660, January 15, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum, from Lawrence Bass to Robert M.Carr, Discussion with mr. Guillermo Gazitua of the Chilean Nitrate Company, No.1660, January15, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum, Submitted to the Embassy by the Chilean Legation, Production and Consumption of Fertilizers in Egypt, No. 1761, January 21, 1954

- The US Department Of State, Confidential , From Embassy ,Cairo, to The Department of state, Washington, Chilean Legation Submits Memorandum on the Plan of Egypt to Produce Fertilizers, No. 1761, January 26, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 2748, Invitations to

International Companies To Submit Proposals For Egyption Fertilizer Plant, May 22, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum, From Embassy, Cairo, Egypt to the Department of State, Washington, No. 2748, Companies Invited By Egyption Government to Submit Proposals for Fertilizer Plant, June 7, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 787, Views of IBRD Adviser on Aswan Fertilizer Plant, October 26, 1954.

- The US Department Of State, Memorandum From Amcongen, Alexandria, Egypt to the Department of State, Washington, No. 59, American Firm Expects Obtain Contract for Construction of Fertilizer Plant In Egypt, November 15, 1954.

- The US Department Of State, Foreign Service Dispatch, Confidential, Memorandum From Cairo to the Department of State, Washington, Interst of cities Service Oil Co.in Fertilizer Plant in Egypt, June 9, 1955.

- The US Department Of State, Memorandum No. 337, from Cairo to The Department of state, Washington, Egypt Production Import and Consumption of Chemical Fertilizers, September 23, 1955.

- The US Department Of State, Memorandum,From American Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Status of Proposed New Egyption Fertilizer Plant, February 7, 1956.

- The US Department Of State, Memorandum, From Embassy, Cairo to the Department of State, Washington, No. 835, Egyptian Government

Announces Award Of Fertilizer Plant Project Contract To German – French Group, 10 February, 1956.

- The US Department Of State, Memorandum,From Embassy , Cairo to the Department of State, Washington, No. 864, Egyptian Fertilizer Project Contract Signed, 2 March, 1956.

ثانيًا – الوثائق الأجنبية المنشورة:

- وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

Foreign Relations of the United States

- Foreign Relations of the united States 1952-1954, Volume IX, NO. 1269, from The ambassador in Egypt (Caffery) to the department of State, Discussions by IBRD Representative, Mr.Dorsey Stevens, With Egyptian Officials Regarding the High aswan Dam and the Proposed Fertilizer Plant, Cairo, January 9, 1954.

ثالثًا– المراجع العربية والمُعربة:

– أحمد الشربينى: الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م.

– أحمد الغريب: عبود باشا أسطورة الاقتصاد المصرى، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٧م.

– ايغور بيليايف و افغينى بريماكوف: مصر فى عهد عبد الناصر، ترجمة: عبد الرحمن الخميسى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥م.

– روبرت مابرو وسمير رضوان: التصنيع فى مصر ١٩٣٩–١٩٧٣م السياسة والأداء، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

– سحر حسن أحمد: الصناعات الثقيلة فى مصر ١٩٥٤–١٩٧٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.

– طارق البشرى:الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥–١٩٥٣م، ط٢، دار الشروق، القاهرة،

٢٠٠٢م.

-عادل محمود النجار: أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى ١٩٢٩-١٩٦٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٨.

- عبد الرؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.

- عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦- ١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

- ف. أ. لوتسكيفتش: عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢-١٩٧١: ترجمة: سلوى أبو سعدة وواصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

- محمد جابر الزهيرى: ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢- ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ٢٠١٩م.

- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مطابع الأهرام، القاهرة ، ١٩٨٦م.

- محمد عبد الوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢- ١٩٥٨م، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- ــــــــــــــــ: عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦م، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٨م.

- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

- نجلاء أبو عز الدين: ناصر العرب، ترجمة: فريد أبو عز الدين، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٨م.

- وجيه عبد الصادق عتيق: السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢-١٩٦٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠م.

رابعًا – الدوريات العربية:

– رءوف عباس: التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية، مجلد ٢٧، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، ١٩٨١م.

– عبد الرحمن محمد البكرى: التسليف الزراعى فى مصر ودوره فى خدمة أعمال الزراعة وصغار الزراع ١٨٨٠–١٩٧٦م، مجلة كلية الآداب– جامعة المنصورة، العدد ٦٩، أغسطس ٢٠٢١م.

– مرفت صبحى: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ١٩٥٨م–١٩٦١م وأثرها على الاقتصاد المصرى، مجلة المؤرخ المصرى، كلية الآداب– جامعة القاهرة، العدد ٥٤، يناير ٢٠١٩م.

خامسًا– الصحف العربية:

– الأهرام: العدد ٢٢٣٤١، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧.

– الأهرام: العدد ٢٢٤٦٠، بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٨م.

– الأهرام : العدد ٢٢٥٠٣، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٨م.

– الأهرام: العدد ٢٢٥٠٢، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٨م.

– الأهرام: العدد ٢٣٠١٥، بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٩.

– الأهرام: العدد ٢٣٩٤٢، بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٢م.

– الأهرام: العدد ٢٤٧٩٨، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٤م.

– الأهرام: العدد ٢٦٢٩٤، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٨م.

– الأهرام: العدد ٣١٧٠٦ ، بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٧٣م .

– الأهرام الاقتصادى: العدد الثالث، فبراير ١٩٥١م.

– الأهرام الاقتصادى: العدد العشرون، أغسطس ١٩٥٢م.

– الأهرام الاقتصادى: العدد ٣٨، يوليو ١٩٥٤م.

– المقتطف: المجلد ٢٠، ج٦، يونيو ١٨٩٦م.

- المقتطف : المجلد ٢٧، ج٢، فبراير ١٩٠٢م.
- المقتطف: المجلد ٥٦، ج٤، أبريل ١٩٢٠م .
- المقتطف : المجلد ٧٤، ج٢، فبراير ١٩٢٩م.
- صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير- فبراير- مارس ١٩٤٨م.
- صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول، يناير -فبراير - مارس ١٩٤٩م.

سادسًا- الصحف الأجنبية:

- The New York Times, Sep 7, 1953.
- The New York Times, Jan 4, 1955.
- The New York Times, Feb 29, 1956.
- The New York Times, Mar 7, 1957.

Abstract

The study in our hands, entitled "The United States of America and the Establishment of the Fertilizer Factory in Aswan 1948-1960 AD in Light of the Documents of the US State Department," was dealt with through a group of ideas. It began by tracking the American position on the fertilizer industry in Egypt before 1948 AD, then the United States and putting forward the idea of establishing the factory. And from there to the Chilean protest against the establishment of the factory as it represents a direct threat to it, Passing through examining Washington's role when Egypt put forward the offer to build the factory to the companies, and finally monitoring the American position since awarding bids to German and French companies until the first production of the factory in 1960 AD, then this study ended with a conclusion of the most important results that were reached.

Keywords: Egypt, the United States of America, Fertilizer, Aswan